الأسبوع	فهرست مادة معايير الإبلاغ المالي
1	الفصل الأول : الإبلاغ المالي والمعايير المحاسبية
2	الفصل الثاني: منظمات صياغة معايير المحاسبة على المستوى الدولي
3	الفصل الثالث: الإطار المفاهيمي للمحاسبة الدولية -المشروع المشترك FASB IASB
4	الفصل الرابع: معيار الإبلاغ المالي رقم ٣- اندماج الاعمال
5	الفصل الخامس: معيار الإبلاغ المالي رقم ٤- عقود التأمين
6	الفصل السادس: معيار الإبلاغ المالي رقم ٧- الأدوات المالية - الافصاح
7	الفصل السابع: معيار الإبلاغ المالي رقم ٩- الأدوات المالية - القياس
8	الفصل الثامن: معيار الإبلاغ المالي رقم ٨- الأدوات المالية –الإبلاغ عن القطاعات التشغيلية
9	الامتحان الفصلي الأول وحلول أسئلة الامتحانات
10	الفصل التاسع معيار الإبلاغ المالي رقم ١٠- القوائم المالية الموحدة
11	الفصل العاشر معيار الإبلاغ المالي رقم ١١- الترتيبات المشتركة
12	الفصل الحادي عشر معيار الإبلاغ المالي رقم ١٣- القياس بالقيمة العادلة
13	الفصل الثاني عشر معيار الإبلاغ المالي رقم ١٥- الاعتراف بالإيرادات من العقود
14	الفصل الثالث عشر معيار الإبلاغ المالي رقم ١٦ - الايجار التمويلي
15	الامتحان الفصلي الثاني وحلول أسئلة الامتحانات

تمهيد .....

في ظل تكامل القطاعات الاقتصادية المحلية والدولية في مسار العولمة، تتزايد الحاجة لإيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المحلية المعمول بها في اعداد التقارير المالية وبين المعايير المحاسبية الدولية، وهناك العديد من الدول التي اتجهت الى تحقيق التوافق المحاسبي بين المعايير المحلية مع المعايير المحاسبية الدولية بدرجات متفاوتة، وهناك دول اخرى اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية ، كما ان هناك تفاوتا في مشاركة الدول بإصدار المعايير المحاسبية ، حيث تشارك دول في صياغة مشاريع المعايير الدولية وتساهم دول أخرى بشكل اساسي في اصدار المعايير ولها حق التصويت داخل المجلس المحاسبي الدولي ودول اخرى تكتفي بالتعليق على تلك المعايير كما أن هناك دولا اخرى لا يكون لها أي دور في أصدار المعايير ولكنها تلزم شركاتها باعتماد تلك المعايير بما يلائم أنظمتها السياسية.

إن اسباب انهيار الشركات العالمية يعود الى افتقار اداراتها ، لمبدأ ممارسة الرقابة السليمة والاشراف الموضوعي والموجه ونقص الخبرة والمهارة واختلال هياكل التمويل وعشوائية الصرف ونقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تعتمد على الافصاح في اظهار المعلومات المحاسبية حول الاوضاع المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي الى عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الايرادات المستحقة عليها وبالتالي وصولها الى حالة الانهيار وان وصول هذه الشركات والوحدات الاقتصادية الى الانهيار يرجع الى عدم تطبيق مبادئ الحوكمة التي ترتكز على المبادئ المحاسبية والابلاغ المالي ومنها الافصاح والشفافية واظهار "البيانات والمعلومات الحقيقية عن الاوضاع المالية للوحدات الاقتصادية

تحدث العولمة بسرعة مع زيادة التفاعلات الاقتصادية بين البلدان و بسبب التحولات الحديثة التي أثرت في جميع المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، و تعتبر المحاسبة من أهم المجالات المرتبطة بهذه التحولات كونها من أنظمة المعلومات المبنية على المعايير المحاسبية المقبولة عموما، فقد أصبح تطوير المحاسبة و توفير بيانات مالية ذات مصداقية مطلبا مهم ا من قبل العديد من الكيانات في ظل تطور الأسواق المالية وأسواق رأس المال، لذلك فإن الحاجة إلى معايير دولية موحدة و عالية الجودة من شأنه أن يفي بهذا الهدف ويحقق التوافق المطلوب ، و تحظى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRSبقبول دولي واسع حيث يتم استخدامها في كثير من الدول حول العالم وتعتبر هي الأفضل للعمل كمجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية .ترغب معظم بلدان العالم في اتخاذ إجراءات سريعة تتعلق بقبول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية من خلال التحول من الأنظمة المحاسبية المحلية إلى المعايير الدولية، و لمواجهة هذا التحدي الجديد تحتاج الأنظمة المحاسبية لفهم ماهية هذه ا" المعايير وكيفية تطبيقها عملي ، ومن بين هذه المعايير تم التركيز على القيمة العادلة بإصدار المعيار IFRS 13 وهو أحدث طرق التقييم في مجال القياس المحاسبي الذي ا لقياس القيمة العادلة في معيار واحد ويفرض إلافصاحات حول قياسات القيمة العادلة" يحدد ويتضمن إطار ا من أعمال التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية" وكان هذا المشروع جزء IASB و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكيةFASB

التعريف بالمختصرات المحاسبية

مجلس معايير المحاسبة الأمريكي	**FASB** **Financial Accounting Standards Board**
مجلس معايير المحاسبة الدولية	**IASB** **International Accounting Standards Board**
الاتحاد الدولي للمحاسبين	**IFAC** International Federation Of Accountants
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	**AICPA** **American Institute Of Certified Public Accountants**
لجنة معايير المحاسبة الدولية	**IASC** **International Accounting Standards Committee**
لجنة ممارسة التدقيق الدولي	**IAPC** International Auditing Practices Committee
المنظمة الدولية للبورصات العالمية	**IOSCO** **International Organization of Securities Commissions. Organization**
هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية	**(SEC)** **Securities and Exchange Commission**
جمعية المحاسبين الإداريين	**IMA** **Institute of Management Accountants**
جمعية المراجعين الداخلين	**IIA** **The Institute of Internal Auditors**
معايير الإبلاغ المالي	**IFRS** **International Financial Reporting Standards**
معايير المحاسبة الدولية	**IAS** **International Accounting Standards**
المبادئ المحاسبية الاكثر قبولا	**GAAP** **Generally Accepted Accounting Principles**

الفصل الاول
الابلاغ المالي والمعايير المحاسبية

❖ **مفهوم الابلاغ المالي في المحاسبة الدولية:**

يشير مفهوم الابلاغ المالي الى الهدف من اعداد القوائم المالية التي تتعلق بشكل جوهري حول توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للفئات أو الشرائح المستخدمة لهذه القوائم في اتخاذ قرارات اقتصادية ومالية وإدارية ومالية واجتماعية وغيرها ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة.

اتفق اغلب الباحثين على تحديد مستويين من الابلاغ المالي: -

(1) الابلاغ المالي المثالي.

(2) الابلاغ المالي المتاح أو الممكن.

كان (Moontiz) مونتز من أوائل الباحثين الذين تعرضوا لـ **مفهوم الابلاغ المالي المناسب**، وذلك في دراسته الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)** وقد اوضح. في دراسته أن معيار الابلاغ المالي المناسب عن المعلومات المحاسبية، يتعين أن يكون مرنا في إطار عناصره الرئيسية التي تتمثل في طبيعة المعلومات التي يجب الابلاغ المالي عنها في القوائم المالية، ثم الطرف أو الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات، وأخيرا توقيت الابلاغ المالي عن هذه المعلومات. وقد حدد(**مونتز**) مفهوم الابلاغ المالي المناسب بأنه يتعين على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة **بجعلها غير مضللة**.

كذلك حددت اللجنة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)**، **ماهية الابلاغ المالي المناسب بما يلي :-**

"أن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الابلاغ المالي المناسب في هذه القوائم وذلك بشان جميع الأمور المادية (الجوهرية). ويقصد هنا بعنصر الابلاغ المالي هو أن يكون على صلة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وكذلك بالملاحظات المرفقة بها، وبما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلانية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم ".

❖ **مفهوم المعيار المحاسبي:**

يقصد بكلمة معيار ((بانه نموذج يوضع)) لقياس وزن شيء او معرفة طوله أو تمييز درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الاساسي لقياس العمليات والاحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج اعمالها وايصال المعلومات الى المستفيدين.

وبهذا المعنى، فان المعيار المحاسبي يتحدد بعنصر او بنوع معين من انواع عناصر القوائم المالية، أو من خلال العمليات او الاحداث المحاسبية. ويعني **المعيار** :**قاعدة** او قانون عام يسترشد به المحاسب لإنجاز عمله في اعداد القوائم او التقارير المالية.

وقد يعني المعيار بانه: **قاعدة** محددة يتم بموجبها تحديد قياس الاحداث المالية للمنشأة وايصال نتائج القياس الى مستخدمي القوائم المالية لغرض اتخاذ القرارات اللازمة. وهذا المفهوم كان قد ركز على اهمية استخدام القاعدة لغرض قياس الاحداث المالية، والاستفادة من هذه الاهمية لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين.

➢ اهمية المعايير المحاسبية :

❖ **يلاحظ** من التعاريف بان **الحاجة الى المعايير المحاسبية** تأتي من خلال:-

1. تحديد وقياس التغيرات(الاحداث)المالية للمنشأة.
2. ايصال نتائج القياس الى مستخدمي القوائم المالية.
3. تحديد الطريقة المناسبة للقياس.
4. عملية اتخاذ القرار من خلال توفير المعيار الملائم والمناسب والدقيق.

➢ اما الجوانب في غياب المعايير المحاسبية سوف تؤدي:

1. غياب المعيار المحاسبي يؤدي الى استخدام طرق محاسبية غير صحيحة.
2. غياب المعيار المحاسبي يؤدي إعداد قوائم مالية غير واضحة وغير مفهومة.
3. غياب المعيار المحاسبي يؤدي الى اختلاف المبادئ والاسس المحاسبية التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة او المنشآت المختلفة.
4. غياب المعيار المحاسبي قد يؤدي الى صعوبة اتخاذ قرار داخلي او قرار خارجي من قبل المستفيدين، وكذلك الدارسين وغيرهم.

➢ التوحيد المحاسبي :-

هي حالة مشروطة بواسطتها يتم جمع العوامل الاعتيادية بصورة منسقة، وغير مختلفة، والتي تطبق فيها التشابه. وفي هذا السياق يعني بان جميع المبادئ المحاسبية والمهنية موحدة. وقد عرف **انثوفن 1967 التوحيد** بانه ((**يتضمن تصنيف مصطلحات وبنفس الوقت يتضمن القياس**)) .كما انه عرف النظام المحاسبي الموحد بانه ((**نظام او خطة تتمثل في مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية، واعداد قوائم وحسابات ختامية وموازنات تخطيطية في اطار محدد من الاسس والقواعد والاصطلاحات والتعاريف لخدمة اهداف معينة**)) وقد تم تقييم تأثير تلك الأنظمة على عوامل بيئة المحاسبة، وهنالك عدة عوامل تساهم في عملية

تصنيف أنظمة المحاسبة هي: * دراسة وتحليل النظم المحاسبية من اجل ايجاد اوجه التشابه والاختلاف

1. **مهنة المحاسبة.**
2. **النظم المحاسبية.**
3. **فكرة الرغبة حول تطور المحاسبة الدولية.**

* دراسة وتحليل النظم المحاسبية من اجل ايجاد اوجه التشابه والاختلاف

وبهذه الدراسة فقد تم احراز نقطتين مهمتين وهما:
أولاً :- الاهتمام بتصنيف انظمة المحاسبة خاصة من قبل الدول الكبرى كـ أمريكا وبريطانيا والمانيا وغيرها .
ثانياً: - نجاح عملية فحص انظمة المحاسبة لدعم مفهوم المحاسبة الدولية.

- **قَسم (Nobes)** نوبز **الانظمة** الى مجموعات وكل مجموعة متأثرة بنظام معين امريكي او بريطاني، وقد سماها الانظمة الام، والى تصنيف كلي وتصنيف فرعي وجزئي لغرض توفير التقرير المالي. وبتعبير اخر فان التقارير المالية تعد نتيجة لبيانات كلية او جزئية من انظمة محاسبية رئيسية. وتقوم دول باتباع انظمة محاسبة رئيسة في العالم وهي الانظمة:

1. النظام المحاسبي الامريكي.
2. النظام المحاسبي البريطاني.
3. النظام المحاسبي الفرنسي.
4. النظام المحاسبي الالماني.

وكل هذه الانظمة تساعد في اصدار وتهيئة التقارير المالية والمحاسبية الحكومية.

➢ معايير المحاسبة الدولية

رافقت المحاسبة نشوء الحضارة وتطورها، ولم تكن مجرد نظام كمّي مدين ودائن بل كانت تلبي متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على مر العصور.
وقد تطورت المحاسبة في مختلف دول العالم وذلك بما ينسجم مع متطلبات التطور في كل دولة في ضوء الأنظمة والتشريعات والقوانين السائدة في كل منها. وقد انعكس ذلك على مهنة المحاسبة وبدا واضحا في اختلاف أسس القياس والابلاغ المالي المحاسبي، ويمكن تقسيم التباين
في الممارسات المحاسبية المعاصرة بين مختلف دول العالم وفقا لما يلي:

1. **تباين في تحقق الإيراد.**
2. **تباين في تحميل المصروفات.**
3. **تباين في أسس التقويم والقياس المحاسبي.**
4. **تباين في المصطلحات المحاسبية.**
5. **تباين في أسس إعداد القوائم المالية وتوحيدها.**

ولكن رغم كل تلك التباينات ومبرراتها والقوانين والأنظمة التي تدعمها، نجد أن الأصوات التي
تطالب بالسعي إلى تطوير المحاسبة باتجاه تحقيق التقارب أخذت بالتزايد نظراً للحاجات الماسة التي ظهرت لعدة أسباب أهمها:

1. **عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر.**
2. **تطور الأسواق المالية العالمية.**
3. **الخصخصة في بعض دول العالم.**
4. **تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل أصقاع المعمورة، سواء كان ذلك عن طريق** إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة.

❖ **اتباع ومعارضو معايير المحاسبة الدولية: -**

➢ **أولا: وجهات النظر المؤيدة:**

1. انها عملية للشركات متعددة الجنسيات، حيث انها تساهم بخفض التكلفة الناتجة عن العمليات المالية من منطلق انها وبغض النظر عن مكان تواجد افرعها سوف يستندون على معايير موحدة، وبالتالي سيتولد لديهم سهولة كبيرة بالتواصل المالي بين الدول.

2. كما انها ستكون ذات منفعة عالية للمستثمرين، حيث ستعمل على خفض تكاليف مقارنتهم للقوائم المالية من دولة لدولة وبالتالي ستحسن من نوع قراراتهم الاستثمارية.

3. وأيضا ستكون ذات فائدة كبيرة للحكومات، حيث يمكن اعتمادها كأساس للضريبة، وكأساس للتخطيط الاقتصادي

4. خلق تناغم دولي.

➢ **ثانيا: وجهات النظر المعارضة: -**

1-يمكن الاعتماد فقط على مبادئ المحاسبة المقبولة عموما **GAAP** والصادرة عن الولايات المتحدة الامريكية.
2. يعتقدوا ان مجلس معايير المحاسبة الدولية سوف يكون مُسيرا بشكل كامل من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا.
3. أن الشركات المحلية ليست بحاجة لهذا النوع من المعايير وأنها تخدم بشكل أكبر الشركات متعددة الجنسيات فقط، اي تصب في مصلحة الشركات العملاقة فقط.
4. يعتقدوا ان احتكار معايير المحاسبة من قبل جهة واحدة سوف يؤدي الى تدني نوعية المعايير.

❖ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عام 1973 إثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في كل من (استراليا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، والمكسيك، وهولندا، والمملكة المتحدة، وايرلندا، والولايات المتحدة) .

وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية وأن تدعم قبولها والتقيد بها وتعزيز العلاقة بينها وبين الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وهي الهيئة ذات المسؤولية والأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية. وقد قامت بإصدار 41 معيارًا محاسبيا دوليا حتى ما قبل عام 2000

كما قام المجلس عام 2002 بإعادة تسمية ((لجنة التفسيرات القائمة)) ((SIC))وتبديل هذه التسمية الى ((**لجنة تفسيرات المعايير الدولية للإبلاغ المالي**)) ((IFRIC)) تهدف الى تفسير وتوضيح المعايير المحاسبية القائمة إضافة إلى تقديم إرشادات وتوجيهات بشكل دائم حول معايير المحاسبة الدولية القائمة وحول معايير الابلاغ المالي الدولية. وقد أصدر المجلس 8 معايير جديدة.

بدأت عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية عام 1973 من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASC ومقرها لندن, حيث أصدرت اللجنة 41 معيار باسم معايير المحاسبة الدولية حنى عام 2000

وفي عام 2001 تم تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير المحاسبة الدولية حيث وافق مجلس معايير المحاسبة الدولية على ابقاء كافة المعايير والتفسيرات الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة سارية المفعول، كما قام المجلس بتغيير مسمى المعايير إلى اسم المعايير الدولية للتقارير المالية. **IFRSs** والتي بلغ عددها 13 معيار حتى الآن

المعايير المحاسبية الدولية النافذة والملغاة:	
معايير المحاسبة الدوليةIASC : 41 معيار	
المعايير السارية المفعول 27 معيار	المعايير الملغاة 14 معيار
المعايير الدولية للتقارير الماليةIFRS :13 معيار	16 سارية المفعول حاليا و 4 بتواريخ لاحقة

❖ أرقام ومسميات معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards ((IASC))

معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية
معيار المحاسبة الدولي 2 المخزون
معيار المحاسبة الدولي 7 قائمة التدفقات النقدية

معيار المحاسبة الدولي 8 التغير في التقديرات المحاسبية والأخطاء والتغيرات في السياسات المحاسبية
معيار المحاسبة الدولي 10 الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية
معيار المحاسبة الدولي 11 عقود الإنشاء
معيار المحاسبة الدولي 12 ضرائب الدخل
معيار المحاسبة الدولي 16 الممتلكات والمصانع والمعدات
معيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار
معيار المحاسبة الدولي 18 الإيراد
معيار المحاسبة الدولي 19 منافع الموظفين
معيار المحاسبة الدولي 20 المنح الحكومية والابلاغ المالي عن المساعدات الحكومية
معيار المحاسبة الدولي 21 آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
معيار المحاسبة الدولي 23 تكاليف الاقتراض
معيار المحاسبة الدولي 24 افصاحات الأطراف ذات العلاقة
معيار المحاسبة الدولي 26 المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد
معيار المحاسبة الدولي 27 البيانات المالية الموحدة والمنفصلة
معيار المحاسبة الدولي 28 المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة
معيار المحاسبة الدولي 29 التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع
معيار المحاسبة الدولي 31 التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة
معيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض
معيار المحاسبة الدولي 33 حصة السهم من الأرباح
معيار المحاسبة الدولي 34 التقارير المالية المرحلية
معيار المحاسبة الدولي 36 انخفاض قيمة الموجودات
معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات، الالتزامات والموجودات الطارئة
معيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة
معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس
معيار المحاسبة الدولي 40 الممتلكات الاستثمارية
معيار المحاسبة الدولي 41 الزراعة

أرقام وعناوين المعايير الدولية للتقارير المالية (معايير الإبلاغ المالي الدولية)
International Financial Reporting Standards ((IFRS)

1 معيار التقرير المالي الدولي رقم (1) : **التبني الأول للمعايير الدولية**
2 معيار التقرير المالي الدولي رقم (2) : **المدفوعات على أساس السهم**
3 معيار التقرير المالي الدولي رقم (3): **الاندماج**
4 معيار التقرير المالي الدولي رقم (4) : **عقود التأمين**

5 معيار التقرير المالي الدولي رقم (5) : **الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات الموقوفة .**

6 معيار التقرير المالي الدولي رقم **(6)**: الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية)وتقييمها

7 معيار التقرير المالي الدولي رقم **(7)** : الأدوات المالية : الابلاغ المالي

8 معيار التقرير المالي الدولي رقـم **(8)** : القطاعات التشغيلية

9 معيار التقرير المالي الدولي رقـم 9 : الادوات المالية

10 معيار التقرير المالي الدولي رقم 10 : القوائم المالية الموحدة

11 معيار التقرير المالي الدولي رقم 11 : التعاقدات (الترتيبات) المشتركة

12 معيار التقرير المالي الدولي رقم 12 : الابلاغ الماليات عن الحقوق في الشركات الاخرى

13 معيار التقرير المالي الدولي رقم 13 : **قياس القيمة العادلة**

14 الحسابات القانونية المؤجلة رقم 14 : الحسابات المؤجلة الناتجة عن تحديد الاسعار تنظيميا)

15 الإيراد من العقود مع العملاء رقم 15

16 عقود الايجار رقم 16

17 عقود التأمين رقم 17

اسئلة للمراجعة: اجب عن الاسئلة الاتية:

1. حددت اللجنة المنبثقة عن المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين ماهية الافصاح المناسب. وضح ذلك.
2. الحاجة الى المعايير المحاسبية تأتي من خلال بعض العوامل، اذكر هذه العوامل.
3. ماذا عرف انتوفن Einthoven النظام المحاسبي الموحد؟
4. ماهي الأهداف العامة للنظام المحاسبي الموحد في العراق؟
5. هنالك عدة عوامل ساهمت في عملية تصنيف النظم المحاسبية، اذكر هذه العوامل.

عملية اصدار المعايير الدولية ذات

6. اعتبرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC عملية اصدار المعايير المحاسبية الدولية ذات اهمية لأسباب متعددة ، ماهي هذه الأسباب ؟
7. اذكر عشرة معايير من المعايير التي اصدرتها لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)
8. اذكر عشرة معايير من معايير الابلاغ المالي التي اصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) .
9. هل انت مع وجهات النظر المؤيدة أم المعارضة للمعايير المحاسبية الدولية، وهل الشركات في العراق قادرة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية؟ وما هي المعوقات؟

10. اجب بكلمة صح او خطا عن كل من الجمل الاتية:

1. اتفق معظم الباحثين على تحديد مستوى واحد فقط للإفصاح وهو الافصاح المثالي.
2. كان مونتز (Moontiz) من اوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الافصاح المناسب.
3. يمكن ان تستخدم الطرق المحاسبية بصورة صحيحة في ظل غياب المعيار المحاسبي.
4. يمكن اعداد قوائم مالية بطريقة واضحة ومفهومة بغياب المعيار المحاسبي.
5. غياب المعيار المحاسبي يمكن ان يقود الى اختلاف المبادئ.
6. غياب المعيار المحاسبي يمكن ان يقود الى صعوبة اتخاذ قرار داخلي فقط من قبل المستفيدين.
7. في عام 1977 عرف اننتوفن Einthoven التوحيد بانه (يتضمن التصنيف والمصطلحات وفي الوقت نفسه يتضمن القياس).
8. انتوفن وباركر (Einthoven & Parker) كانا قد وضحا تصنيف النظم المحاسبية.
9. هنالك مجموعة من البلدان تستخدم نفس النظم المحاسبية للبلدان الاخرى .
10. نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية تأسست لجنة المعايير المحاسبية (IASC) من قبل الامم المتحدة (UN)

الفصل الثاني
منظمات صياغة معايير المحاسبة على المستوى الدولي

تمثل **معايير المحاسبة الدولية**: مجموعة محددة من المبادئ والإجراءات المتبعة لإعداد التقارير المالية والحسابات وعرضها بهدف توحيد العمليات الحسابية عالمياً لتكون أكثر فهماً وأكثر سهولة في التطبيق، أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عام 2001 التابع لمؤسسة هيئة معايير المحاسبة الدولية المستقلة في المملكة المتحدة، لكن لاحقاً تم استبدال مصطلح معايير المحاسبة الدولية (IAS) بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

وبالعودة إلى ظهورها أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي تأسست عام 1973 أول معايير المحاسبة الدولية بغرض تسهيل المقارنة بين الشركات حول العالم، وتحسين التقارير المالية والثقة بدقتها، وتعزيز التجارة والاستثمار العالميين. وقد تم تأليف لجنة يمثلون مجمع المحاسبين القانونين في عشرة دول هي: استراليا، كندا، فرنسا، المانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، ايرلندا، الولايات المتحدة، وقد تم الانضمام الى هذا المجمع خمسون دولة أخرى

وتكّمن قوة هذه المعايير في قابليتها للمقارنة عالمياً مما يشجع على الشفافية والدقّة ويرفع كفاءة الأسواق المالية في كل العالم، ويعطي المستثمرين القدرة على اتخاذ قرارات صحيحة وبناء أحكام وتوقعات حول المخاطر والفرص الجيدة للاستثمار.

أولاً: أهمية معايير المحاسبة الدولية: -

اعتبرت اللجنة عملية اصدار المعايير الدولية ذات أهمية كبيرة للأسباب **التالية**: -

1- المعايير الدولية تلائم ظروف المحاسبة في كل بلد من هذه البلدان المشتركة في العضوية.

2- المعايير الدولية صدرت لتقريب وجهات نظر المنظمات المحاسبية من خلال: -

أ-توحيد الطرق التي تتم بها تحديد وقياس الاحداث المالية المتشابهة.

ب- ايصال النتائج الى مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين.

3- أوصت اللجنة الالتزام بالمعايير الدولية، وإذا لم تكن تتلاءم، فأن المعايير المحاسبية المحلية هي التي يعمل بها.

4- ان الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية سوف تساعد في فهم القوائم المالية المنشورة خارج البلد.

5- الاستفادة من المعايير المحاسبية الدولية لغرض البحث والمقارنة من قبل الاستشاريين، الأكاديميين والمهتمين في هذا المجال.

6- مساعدة بعض الدول على الاخذ بما يلائم تلك الدول وتشجيع تلك الدول على اصدار المعايير التي تلائم وضعها المحاسبي. فمثلا أوصت جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بتبني كل معايير المحاسبة الدولية وقد تبنى عدد من المعايير الدولية ومناقشة بعض هذه المعايير من لجنة مشكلة في ديوان الرقابة المالية في العراقية

ثانياً: أهداف معايير المحاسبة الدولية:

للمعايير المحاسبية عدة أهداف مهمة منها:

1. مقارنة البيانات والقوائم المالية للمنشأة خلال الفترات السابقة.
2. توحيد الإجراءات والعمليات المحاسبية في أقسام وفروع الشركة.
3. توفير الوقت والجهد في إعداد القوائم المالية.

4. دعم عمليات التبادل النقدي الدولي مما يسهم في رفع كفاءة الأسواق المالية.
5. مساعدة الشركات في الحصول على التمويل المالي المناسب لإنجاز المشاريع وتلبية متطلباتها .

ثالثاً: فوائد معايير المحاسبة الدولية:

لتطبيق معايير المحاسبة فوائد عديدة لا يمكن حصرها ومنها:

1. ضمان الالتزام الأخلاقي:

في مجال المحاسبة تعتبر الأرقام ودقتها عامل أساسي في إتمام العمليات والحصول على نتائج صحيحة، وهذا ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية من خلال توحيد الممارسات وذلك لأن لكل بلد ثقافات وممارسات مختلفة مثلاً في بعض البلدان تعتبر الرشوى سلوكاً مقبولاً في الأعمال التجارية، لكنه في بلدان أخرى يعد مجرد التلميح حول ذلك مخالفة للقوانين ويمكن أن تؤدي إلى الغرامات وحتى عقوبة السجن.
ومنه تلزم معايير المحاسبة الدولية أصحاب الأعمال الالتزام بنفس الإرشادات والإجراءات من خلال وجود رمز موحد لمعايير المحاسبة.

2. تحسين الاستثمار الدولي:

تساعد معايير المحاسبة الدولية على تحسين الاستثمار الدولي وذلك بفضل توحيد الممارسات والإجراءات، حيث يمكن للمستثمر التوسع في أعماله واستهداف شركات عالمية للتعاون معهم وتحقيق الأرباح من خلال مراجعة المستندات المالية للشركات الأجنبية المستهدفة ودراسة وضعها الحالي وذلك لأنها تعمل وفقاً لمعايير محاسبية موحدة، مما يعني إمكانية الوصول إلى معلومات دقيقة وصحيحة بغض النظر عن مكان الشركة الأساسي.

3. توحيد الممارسات المحاسبية:

يفيد ذلك في توحيد كافة الإجراءات والعمليات الحسابية مما يسهل المقارنة بين أداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع، إضافة لسهولة قراءة وإعداد القوائم المالية.

4. الثقة في دقة وصحة بيانات وأرقام القوائم الماليّة:

وتعد الفائدة الأهم وذلك نظراً للاعتماد على بيانات القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار، حيث يساعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إلزام الشركة بممارسات معينة لا يمكن الإخلال بها، الأمر الذي يمنح الثقة في القوائم المالية ويضمن عدم التلاعب بها.

5. الحد من عمليات الاحتيال ومنعها:

بفضل المنهج الذي تفرضه المعايير المحاسبية الدولية على الشركة والتي من خلاله تلزمها بممارسات معينة لا يمكن لها مخالفتها، يصبح من السهل كشف أي تلاعب أو احتيال في حال وقوعه.

6. سهولة تدقيق العمليات المحاسبيّة في الشركة:

إن هذه المعايير مبنية على أساسيات محاسبية واضحة ودقيقة، ومن خلالها يمكن للمدقق التأكد من صحة تطبيقها في الشركة، وبالتالي يمكنه الكشف عن صحة القوائم المالية فيها.

رابعاً: اللجان والهيئات والمنظمات المحاسبية الدولية:

تقوم العديد من اللجان والهيئات والمنظمات المحاسبية الاقليمية والدولية بالمساهمة في اعداد واصدار المعايير المحاسبية وتطويرها بغية استخدامها على المستوى الاقليمي او الدولي لأجل توحيد العمل المحاسبي في أغلب بلدان العالم. ثم تقليل الاختلافات في التطبيقات المحاسبية. واهم هذه المنظمات هي:-

1. الامم المتحدة UN

بدأت الامم المتحدة اعمالها في ترسيخ مفهوم المحاسبة الدولية بوصفها أحد مفاهيم المحاسبة الدولية عبر لجنة معايير المحاسبة المالية التي تأسست عام 1973، وهي الجهة المسؤولة عن صياغة النسخة الأولى من معايير المحاسبة الدولية، حينما اتضح لها ان هنالك نقص في المعلومات المالية وغير المالية عن الشركات متعددة الجنسيات. واقترحت اللجنة المشكلة لدراسة هذا الوضع اعداد نظام يعتمد على المعايير المقارنة يتم العمل به على المستوى الدولي، كذلك اوصت بتعين مجموعة خبراء تعمل على اعداد ومقارنة البيانات المالية للشركات متعددة الجنسيات، وتهدف لتسهيل المقارنة بين الشركات الموجودة في أماكن مختلفة من العالم، وذلك بهدف تعزيز الانفتاح والثقة في التقارير المالية، وتشجيع التجارة والاستثمار في جميع أنحاء العالم.

2. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD):

تأسست هذه المنظمة عام 1960، اعدت هذه المنظمة عام 1976 دليل الإفصاح عن المعلومات للشركات المتعددة الجنسيات ، واقترح هذا الدليل العناصر الرئيسية للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في البيانات المالية للشركات المتعددة الجنسيات ، ومن أبرز هذه العناصر هي هيكل الشركة القطاعات الجغرافية والأنشطة الرئيسية للشركة الام ، نتائج التشغيل والمبيعات والاستثمارات الجديدة في رأس المال على مستوى المناطق الجغرافية ، وعلى مستوى القطاعات الصناعية ككل ، قائمة استخدامات وموارد الركة ، مصاريف البحث والتطوير سياسات أسعار التحويل والسياسات المحاسبية الأخرى.

3. جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA):

جمعية المحاسبين الأمريكيين ، تضم أكبر مجموعة من المحاسبين في الأوساط الاكاديمية ، تأسست في عام 1916، ولديها تاريخ غني وسمعة مبنية على أساس انها الرائدة في البحوث والمنشورات ، أن تنوع العضوية فيها يخلق بيئة خصبة للتعاون والابتكار ، وبشكل عام ، فأن المنظمة تشكل مستقبل المحاسبة من خلال التدريس والبحث وشبكة قوية تضمن المركز من خلال قادة الفكر رفي مجال المحاسبة ، هذه المنظمة لديها عدد من الأنشطة في اصدار معايير المحاسبة والتدقيق ، قامت هذه المنظمة بالعديد من النشاطات في اصدار المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة والتدقيق.

4. المجموعة الاوربية (EU):

تأسست عام 1957 في اتفاقية روما لأنشاء السوق الاوربية المشتركة، واتجهت هذه المجموعة نحو التنسيق بين المعايير المحاسبية المطبقة في البلدان الأعضاء التي شملت طرائق عرض البيانات المالية للشركات في بلدانها، طرائق تقييم الأصول، واستخدام مفهوم العرض الحقيقي والعادل في اعداد البيانات المالية.

5- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

يمثل منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسس عام 1977 ويضم في عضويته 155 عضوا ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من (2.5) مليون محاسب، يهدف الاتحاد الى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال انشاء معايير مهنية عالمية المستوى والتشجيع على اعتمادها، ولتحقيق مهامه فأن الاتحاد لديه علاقة عمل وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم وتتركز مهمة هذا الاتحاد على **الاتي:**

1- وضع معايير التدقيق الدولية.
2- تحديد متطلبات الازمة لتعليم المدققين.
3- تحديد القيم الأخلاقية والمهنية والسلوكية للمدققين.

الاتحاد الدولي للمحاسبين هو المنظمة العالمية لمهنة المحاسبة مكرسة لخدمة المصلحة العامة من خلال تعزيز المهنة والمساهمة في تطوير الاقتصاديات العالمية. الاتحاد الدولي للمحاسبين يضم ضمن شبكته المتوسعة باستمرار 179 منظمة محاسبية مهنية في 130 بلد في العالم تمثل (2.5) مليون محاسب عبر العالم ومهمة الاتحاد تركز على ما يلي:

1. **يعمل الاتحاد دوما على زيادة الاعتراف بأعماله من خلال المنظمات الدولية.**
2. **خدمة الصالح العام ودعم مهنة المحاسبة عالميا والعمل على تطوير الاقتصاديات العالمية.**

6-لجنة ممارسة المراجعة الدولية (IAPC):

أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة والخدمات التابعة بالنيابة عن مجلس الاتحاد(IFAS) على أن تسعى لتحقيق القبول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات وتعزيزها ويتمم تعيين أعضاء لجنة (IAPC) من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولا يختارها مجلس الاتحاد ، وقد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غير الدول الممثلة في اللجنة وذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة ، ويتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة وذبلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة ، ويتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط وتتضمن (IAPC) أعضاء من 13 دولة ابتداء من 1994

7-الاتحاد العربي للمحاسبين والمراجعين العرب:

تأسس هذا التحاد عام 1971، ويهدف الى توحيد قوانين مهمة للمحاسبة والمراجعة في الدول العربية وقد أولى هذا الاتحاد اهتماما كبيرا بالمعايير المحاسبية من خلال المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق الذي أنشأ لجنة خاصة بالبحوث والمعايير المحاسبية.

8-لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) :

هي منظّمة دولية تأسست في عام 1973 في لندن من خلال اتفاقية أبرمت بين 140 دولة. تسعى هذه المنظمة إلى تطوير وتوحيد معايير المحاسبة الدولية التي تستخدمها العديد من المؤسسات والشركات في جميع أنحاء العالم لأغراض كتابة التقارير المالية. ومنذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كل المنظمات المحاسبية المهنية في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وابتداءً من كانون الثاني 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 من عام 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 عضوا من 104

بلدان يمثلون مليون محاسب، وقد شاع استخدام المعايير الدولية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي تنضم الى عضوية اللجنة بعد

تتمثل اهداف هذه المنظمة كما هي موضّحة في دستورها في:

(1) صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية في جميع انحاء العالم.

(2) العمل على تطوير وتنسيق وتوحيد الأحكام والمعايير والإجراءات المتعلّقة بتقديم البيانات والتقارير المالية والانظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

تُعتبر هذه الإجراءات المحاسبيّة الموحّدة في غاية الأهمية عندما يتعلّق الأمر بإعداد التقارير المالية، وخصوصًا أنها تختلف من دولة لأخرى، وتُعتبر مهمة أيضًا للشركات متعددة الجنسيات والتي تحتاج إلى إجراءات متناسقة لتقييم عملياتها المالية.

تحصل اللجنة على ايرادات من بيع منشوراتها كما تلقى دعما ماليا من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المحاسبية والشركات والمؤسسات ومنشئات الاتحاد الدولي.

الفصل الثالث:
الإطار المفاهيمي للمحاسبة الدولية -المشروع المشترك

FASB IASB

يشكل الإطار المفاهيمي ، البوصلة التي يسترشد بها مجلس معايير المحاسبة الدولية في مهمة إصدار معايير جديدة أو إجراء تعديلات على المعايير المعمول بها حالياً، أو معالجة لأي من الموضوعات المحاسبية التي لم يتم حسم مناقشتها واقرارها بشكل مباشر في معايير المحاسبة الدولية الحالية .**الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC)** .

تُعد المحاسبة واحدة من العلوم الاجتماعية القابلة للتطور والتكييف في مواجهة المتغيرات التي تحدث في النشاط الانساني، ومع افرازات التغيير في المناهج والسياسات الاقتصادية والمالية وتعاضد الاقتصاديات والتطور الكبير في التقنية وتأثير دوافع المنافسة بسبب التوسع في حجم الشركات وانفتاحها على العالم الخارجي، دعت الحاجة الى معلومات أكثر ملائمة تساهم في تمكين مستخدمي المعلومات المحاسبية من أتخاذ القرارات العقلانية (الرشيدة)، الأمر الذي يتطلب وجود إطار مفاهيمي يتم الاستناد عليه في إعداد القوائم المالية بحيث يكون هذا الإطار المفاهيمي بمثابة "الدستور" لمعدي القوائم المالية، والآتي عرضا مفاهيميا للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية .الحاجة لوجود الإطار المفاهيمي، إن وجود الإطار المفاهيمي ضروري للأسباب الآتية:

1- **لأجل أن تكون المعايير المحاسبية مفيدة، يجب ان تستند في وضعها الى إطار محدد من الأهداف والمفاهيم المحاسبية.**
2- **يساعد هذا الإطار على زيادة فهم المستخدمين للقوائم المالية ويعزز من ثقتهم بها.**
3- **يُمكن المحاسبين من حل المشاكل المستجدة بصورة أكثر سرعة بـ مجرد الرجوع الى هذا الإطار.**
4- **الحد من مشكلة تعدد الطرق والبدائل المحاسبية وتوحيد الكثير من المصطلحات المحاسبية المتباينة حتى تكون هناك امكانية لمقارنة القوائم المالية.**

يتضمن الإطار المفاهيمي ثلاث مستويات، يختص **المستوى الأول** بتحديد أهداف المحاسبة والتي تمثل حجر الزاوية في الإطار النظري، في حين يبين **المستوى الثاني** الخصائص النوعية التي تجعل من المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات والعناصر الأساسية للقوائم المالية، في حين يبين **المستوى الثالث** مفاهيم القياس والاعتراف، والآتي شكلاً يوضح الإطار المفاهيمي بمستوياته الثلاثة:

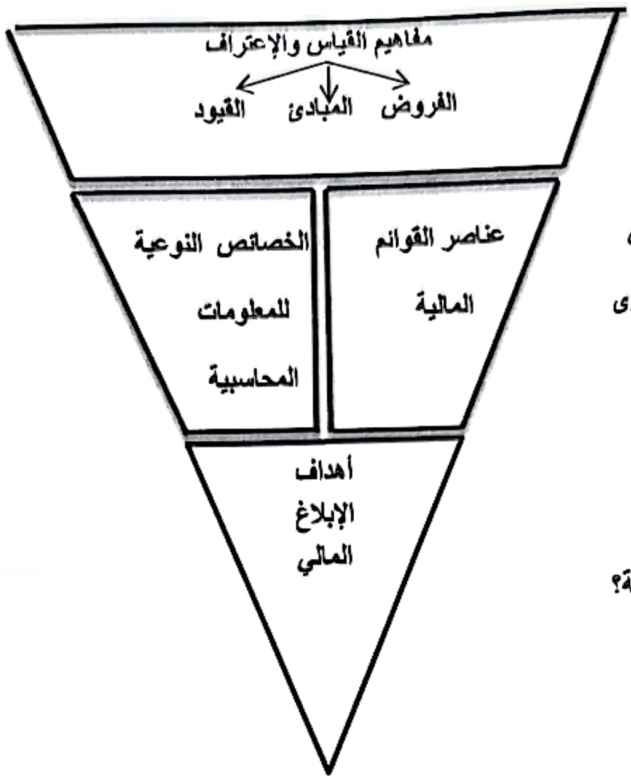

تتمثل أهداف المحاسبة والإبلاغ المالي بـ ما يلي:

1-توفير المعلومات المحاسبية المفيدة لمساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والمستخدمين الأخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المشابهة.

2-توفير المعلومات المحاسبية لمساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والمستخدمين الأخرين في تقييم مبالغ وتوقيت ودرجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية الناتجة من التوزيعات او الفوائد او بيع السلع.

3-توفير المعلومات المحاسبية عن الموارد الاقتصادية للشركات والالتزامات المترتبة عليها والتغيرات الحاصلة فيها خلال فترة زمنية محددة.

المستوى الثاني: المفاهيم الأساسية Fundamental Concepts

يتضمن المستوى الثاني الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والعناصر الأساسية للقوائم المالية، والآتي شكلاً يوضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

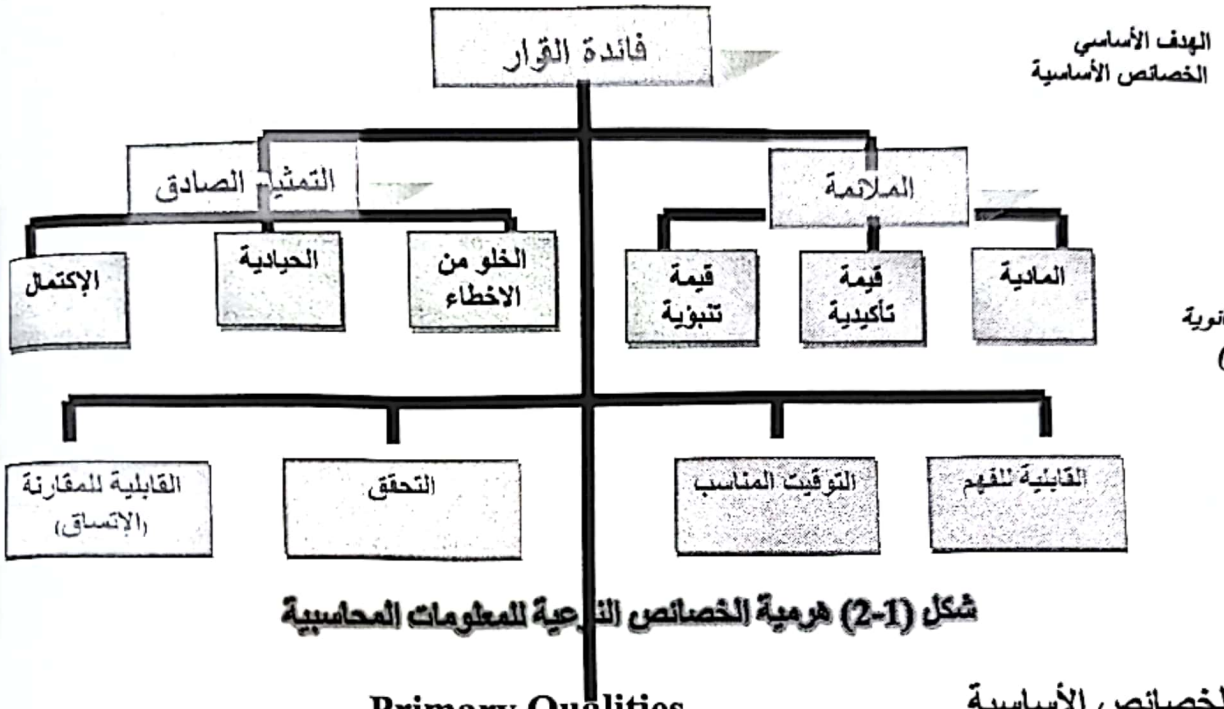

شكل (1-2) هرمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص الأساسية Primary Qualities

تشمل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأساسية خاصيتان:- هما الملائمة والتمثيل الصادق :

❖ 1-الملائمة :

المعلومات المحاسبية ملائمة اذا كانت تستطيع احداث فرق بالقرار لمساعد المستخدمين في التنبؤ بنتائج الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وتعزيز او تصحيح التوقعات السابقة، والملائمة للهدف تعني بأن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة عندما تُمكن المستخدمين من إدراك أهدافهم وهذا أمر يصعب الوصول إليه ذلك لأن أهداف المستخدمين مختلفة فكل مستخدم له أهداف قد تختلف عن المستخدمين الآخرين لذلك تعتبر هذه الخاصية ذاتية لأنها تتعلق بالمستخدمين وأهدافهم المتباينة ، ولكي تكون المعلومة المحاسبية ملائمة للقرار يجب ان تتمتع بعدة خصائص هي:

1- 1-القيمة التنبؤية :

تمثل مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل كما ان معرفة نتائج الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف، وبمعنى اخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة وتؤكد توقعاتهم او تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها.

2- 1-القيمة التأكيدية

ان المعلومات المحاسبية لها القدرة على عمل قرارات بواسطة تحسين قدرة متخذي القرار في التنبؤ وتأكيده، او تصحيح توقعاتهم السابقة عن طريق المعرفة بالإحداث السابقة للتنبؤ المستقبلي للإحداث المشابهة، فالمعلومات تكون ملائمة اذا كانت قادرة على تخفيض عدم التأكد، وهذا يمثل مفهوم التغذية العكسية في المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي، فعلى سبيل المثال صافي دخل الفترة الحالية له قيمة تنبؤية اذا ساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وله قيمة تأكيدية اذا ساعد المستثمرين في تأكيد او تغير التقديرات السابقة لقدرة الشركة على توليد التدفق النقدي .

3- 1-المادية (الأهمية النسبية)

يعتبر بند معين هام نسبياً إذا كان إدراجه أو حذفه سوف يؤثر على أو يغير من الحكم الشخصي لفرد متوسط المهارة في حين يكون غير هام نسبياً ومن ثم غير ملائم إذا كان إدراجه او حذفه لن يؤثر على متخذ القرار، وبصفة عامة فإن البند يجب ان يكون له أثر وإلا لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه.

❖ 2-التمثيل الصادق :

تمتلك المعلومات خاصية التمثيل الصادق عندما تتطابق المعلومات المنشورة في التقارير المالية مع الاحداث والعمليات الاقتصادية للوحدة الاقتصادية، أي مطابقة الأرقام والاوصاف للعمليات المنشورة مع الأحداث الفعلية للوحدة الاقتصادية، بمعنى اخر تمثل الأرقام ما حصل بالفعل. ولكي تكون المعلومة المحاسبية ذات تمثيل صادق يجب ان تتمتع بعدة خصائص هي:

1 –2- الاكتمال:

من اجل إن يتحقق التمثيل الصادق يجب إن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة فان أي حذف للمعلومات يمكن إن يجعلها خاطئة أو مضللة ولكي تكون المعلومات الواردة في الكشوفات المالية موثوق فيها يجب ان تكون مكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الاهمية النسبية دون اهمال المعلومات التي يمكن ان تؤثر على قرارات مستخدمي الكشوفات المالية وتتضمن هذه الخاصية كافة المعلومات الضرورية التي يجب إيصالها للمستخدم لفهم الظاهرة التي تم تمثيلها بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة.

2-2- الحيادية

تتمتع هذه الخاصية بأهمية كبيرة لدى معدي القوائم المالية وتعني الحيادية ان يتم إعداد تلك القوائم بالتركيز على الملاءمة والثقة في المعلومات المحاسبية وليس على النتائج المستخرجة من تطبيق هذه المعايير، ولا تعني الحيادية ان المعلومات من دون غرض، أو ليس لها تأثير على سلوك المستخدم لكن المقصود هو تجنب التحيز المتعمد الذي يهدف الى التوصل الى نتائج مسبقة او التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

3-2- الخلو من الاخطاء

اي بند للمعلومات خالي من الاخطاء سوف يكون أكثر دقة وبالتالي يكون تمثيل صادق للبند المالي. مع ذلك التمثيل الصادق لا يعني الخلو من الاخطاء تماماً وذلك لان معظم التقارير المالية يجري قياسها من خلال انواع مختلفة من التقديرات التي تتضمن احكام ادارة الشركات. فالإدارة يجب ان تقدر مبالغ الحسابات الغير محصلة لتحديد مصروف الديون المعدومة، وتحديد مصروف الاندثار وتقدير العمر الانتاجي للمكائن والمعدات وقيمة الانقاض للأصول.

❖ 3-الخصائص التعزيزية : Fundamental Qualities

الخصائص النوعية التعزيزية هي خصائص مكملة للخصائص النوعية الاساسية، هذه الخصائص تميز المعلومات الاكثر فائدة من المعلومات الاقل فائدة. والخصائص التعزيزية هي القابلية للمقارنة، التحقق، التوقيت المناسب، القابلية للفهم وادناه مفهوم كل خاصية:

3-1- القابلية للمقارنة

يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من أجراء المقارنة لأغراض أتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع إداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى، واجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة، والهدف من هذه المقارنة هو تحديد وتفسير أوجه التشابه والاختلاف في المعلومات المحاسبية والتوصل الى اخذ فكرة عن مسائل معينة وكلما كانت للمعلومات قابلية للمقارنة ازدادت منفعتها بالنسبة للمستخدمين منها، مع الإشارة الى أن هذه الخاصية تتأثر بمبدأ الثبات في الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة اذ كلما تم الالتزام بمبدأ الثبات كلما اكتسبت المعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة .

3-2- التحقق

يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين الى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية باستخدام نفس طرق القياس الى نتائج مختلفة فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأي فيها

3- 3-التوقيت المناسب

تعتبر الحاجة الى المعلومات حاجة جارية وفورية وخاصة ان كثيراً من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة شديدة نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة، ويعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التوقيت المناسب باعتبارها واحدة من الخصائص التي تحدد ملائمة المعلومات المحاسبية، إذ يعتبر توقيت إعلان التقارير المالية من أهم المقاييس التي تستخدم لقياس منفعتها، فالتقارير التي تصل إلى المستخدمين في فترة قصيرة تعتبر معلومات حديثة يستجيب لها السوق المالي بدرجة أكبر من استجابته في حال تأخرت هذه المعلومات لفترة طويلة، ومن جانب آخر فإن ورود معلومات جديدة للسوق يؤدي إلى زيادة في حجم التداول نتيجة لاختلاف تفسير المتعاملين في السوق لهذه المعلومات، وعليه ان الإبلاغ المالي بمحتواه لا يمكن ان يكون فعالاً ما لم يتم مراعاة التوقيت المناسب لعرض المعلومات .

3-4- القابلية للفهم

تتطلب هذه الخاصية قابلية المعلومات المحاسبية للفهم من قبل المستخدمين للمعلومات المحاسبية، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة، وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة. كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، حتى يتحقق للمعلومات المحاسبية الاستجابة المطلوبة يجب أن تقدم في شكل وبطريقة يمكن للمستفيد منها أن يستخدمها بسهولة لا أن تكون مجرد توصيل أرقام وعبارات عن نشاط المنشأة، ذلك أن المعلومات التي تأخذ شكلاً غير مألوف يكون احتمال تجاهلها أو عدم إمكانية ترجمتها إلى معنى مفهوم كبيراً

❖ 4- العناصر الأساسية Basic elements

1.الأصول

وهي منافع اقتصادية محتملة في المستقبل تم الحصول او السيطرة عليها من قبل شركة معينة نتيجة صفقات او احداث ماضية.

2.الالتزامات

وهي تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع اقتصادية ناتجة عن تعهدات مالية لشركة معينة بتحويل اصول او تقديم خدمات لوحدات اخرى في المستقبل نتيجة صفقات او احداث ماضية .

3.حق الملكية

وهو الحق المتبقي لموجودات وحدة معينة بعد طرح التزاماتها.

4.استثمارات المالكين

يعبرعن الزيادة في صافي اصول الشركة والناتجة عن تحويلات إليها من شركات اخرى لشيء ما ذي قيمة للحصول او الزيادة في حقوق ملكية تلك الشركة وعادة ما تكون استثمارات المالكين في شكل اصول او خدمات او تسوية التزامات الشركة .

5.التوزيعات على المالكين

تعبر عن الانخفاض في صافي اصول الشركة الناتج عن قيامها بتحويل اصول او تقديم خدمات او التحمل بالتزامات اتجاه مالكيها، وتؤدي التوزيعات الى تخفيض حقوق الملكية في الشركة.

6.الدخل الشامل

ويعبر عن التغير في حقوق ملكية (صافي اصول) الشركة خلال فترة معينة من الزمن نتيجة لصفقات واحداث وظروف اخرى من مصادر غير مرتبطة بالملكية، فهي تتضمن كل التغيرات في حق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك الناتجة عن استثمارات المالكيين والتوزيعات عليهم.

7.الإيرادات

وتعبر عن التدفقات الداخلة او اي زيادات اخرى في اصول الشركة او تسوية التزاماتها (او الإثنين معا") خلال فترة زمنية معينة نتيجة انتاج وتسليم سلعة او تقديم خدمات او القيام بأية انشطة اخرى تشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

8.المصروفات

وتعبر عن التدفقات النقدية الخارجة او اي استخدام لأصول الشركة او تحمل التزاماتها (او الإثنين معا") خلال فترة زمنية معينة نتيجة انتاج وتسليم سلعة او تقديم خدمات او القيام بأية انشطة اخرى تشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

9.المكاسب

وتعبر عن الزيادة في حقوق الملكية (صافي الاصول) نتيجة لصفقات عرضية او طارئة للشركة وكل الأحداث والصفقات والظروف الأخرى المؤثرة في الشركة خلال فترة زمنية معينة باستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات واستثمارات المالكين.

10.الخسائر

وتعبر عن الانخفاض في حقوق الملكية (صافي الاصول) نتيجة لصفقات عرضية او طارئة للشركة وكل الأحداث والصفقات والظروف الأخرى المؤثرة في الشركة خلال فترة زمنية معينة باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات وتوزيعات المالكين.

- **المستوى الثالث: مفاهيم القياس والاعتراف** Recognition & Measurment Concepts

يتضمن المستوى الثالث الفروض المحاسبية والمبادئ المحاسبية والقيود، والآتي المفاهيم الخاصة بهم:

5- الفروض المحاسبية Basic Assumption

1-فرض الوحدة الاقتصادية

تعامل كل منشأة على أنها وحدة منفصلة عن مالكيها وعن المنشآت الأخرى ولها شخصيتها المعنوية المستقلة استقلالا تامًا عن مالكها بصرف النظر عن الشكل القانوني لها. ويسمى تقليدياً بفرض الشخصية المعنوية ويمثل هذا الفرض محور الاهتمام الذي يدور حوله النظام المحاسبي، ولذلك فلكل منشأة سجلاتها المحاسبية، ونظامها المحاسبي من تحديد، قياس، تسجيل، احتفاظ وتبليغ للمعلومات المحاسبية. فالمعاملات المالية الخاصة بالمالك ليست جزءًا من المنشأة المملوكة له ولا تثبت في السجلات المحاسبية الخاصة بتلك المنشأة إلا إذا كانت ذات تأثير مباشر عليها. (مثل المسحوبات الشخصية للمالك)

2-فرض الاستمرارية

طبقا لهذا الفرض تعتبر المنشاة وحدة محاسبية مستمرة، بمعنى ان الوحدة المحاسبية في مجموعها مستمرة في نشاطها الطبيعي، ولا توجد نية في الوقت الحاضر أو اتجاه لتصفيتها أو تقليص نشاطها بشكل ملحوظ. وطبقا لهذا الفرض فان احتمال التصفية أو التوقف عن النشاط يعتبر حالة استثنائية. ويتفق لهذا الفرض مع الاعتبارات القانونية التي تعمل في ظلها الشركات الكبيرة مثل الشركات المساهمة، وذلك نظرا لما تتصف به هذه الشركات من استمرار ونمو مستمر في حجم أعمالها. والسؤال الذي يثار غالبا، هو:- إلي متى يتم افتراض استمرار المنشاة وذلك لأنه ليس هناك منشآت مستمرة إلى ما لا نهاية وان كثير من المنشآت تختفي ويحل محلها منشآت أخرى؟ وهنا يلاحظ إن فرض استمرار الوحدة المحاسبية لا يتعلق بالمستقبل وإنما يتعلق بالحاضر، والتفسير المنطقي الصحيح لفرض استمرار الوحدة المحاسبية هو انه عند نقطة معينة من الزمن يكون من المتوقع ان تستمر المنشاة في إعمالها بصورة تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها القائمة والاستفادة من أصولها الحاضرة. وبالتالي فانه كحد ادني يفترض ان المنشاة سوف تستمر لفترة أطول من عمر أي أصل تمتلكه، وبما يكفي للوفاء بأي التزام من التزاماتها القائمة، وهكذا فان فرض استمرار الوحدة المحاسبية يتعلق بالنشاط الذي تم في الماضي والحاضر ولا يتعرض للنشاط المتعلق بالفترات المقبلة.

3-فرض وحدة النقد

تهتم المحاسبة، فقط، بالعمليات، التي يمكن أن تقاس بالنقود. فالنقود تعدّ وسيلة لقياس القيم باعتبارها وسيلة متعارف عليها في القياس. وقد واجه مبدا فرض "القياس النقدي" إلى كثير من الانتقاد، خاصة من الاقتصاديين، نتيجة التغير في القيمة الحقيقة أو القوة الشرائية للنقود، الناتج من التقلبات المستمرة في الأسعار، بسبب التضخم inflation، أو الانكماش deflation، في الظروف الاقتصادية، ويؤثر هذا الفرض على الميزانية، خاصة بالنسبة إلى تقويم الأصول الثابتة، لأن كل أصل من الأصول يدرج بالميزانية على أساس قيمته النقدية المعبر عنها بوحدات نقد مدفوعة في فترات مختلفة. ومن ثم يصبح للأصل قيم مختلفة مع التغيرات الجارية في المستوى العام للأسعار وقد ترتب على هذا الفرض كثير من الجدل العلمي، فيما يتعلق بمدى أهمية أخذ تقلبات الأسعار في الحسبان، عند إعداد القوائم المالية، ومنها الميزانية. فقد نادى بعض المحللين بضرورة تجاهل تقلبات الأسعار، وافتراض ثبات قيمة العملة "value stability of money"، وتقويم الأصول الثابتة على أساس نفقاتها التاريخية مطروحاً منها قيمة الاستهلاك، إن وجد. ورأى محللون آخرون ضرورة إظهار أثر تقلبات الأسعار على القوائم، سواء عن طريق إعادة التقدير كل عام، أو كل دورة اقتصادية، أو عن طريق استخدام الأرقام القياسية، أو عن طريق الاكتفاء بإلحاق جداول تفسيرية للأرقام الواردة في قائمة المركز المالي (الميزانية)، لتبيان مدى صحة النفقات التاريخية في ظل الأسعار الجارية.

4-فرض الدورية

تقضي الاعتبارات العملية في المحاسبة بضرورة تقسيم حياة المنشاة المستمرة الي فترات دورية منتظمة بهدف إعداد التقارير المالية التي تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في المدي القصير، وتزويد الاطراف المعنية بالمنشاة بالمؤشرات التي تمكنهم من تقييم الإداء. ولذلك فان الكثير من القوانين المتصلة بنشاط الوحدات الاقتصادية والادارية تتطلب الافصاح الدوري عن مدي التزام المنشآت بالوفاء بمسؤوليتها أتجاه الاطراف المعنية، وبالإضافة الي حساب الضريبة على الدخل. وتظهر اهمية فرض تقسيم حياة الوحدة المحاسبية المستمرة الي فترات دورية، وذلك لان البديل هو الانتظار حتي نهاية عمر المنشاة وانتهائها من اداء النشاط، وبالتالي تقديم معلومات غير ملائمة لأي من الاستخدامات التي من اجلها تطلب القوائم المالية. وذلك فانه من المعتاد ان يتم اعداد التقارير المالية عن فترات منتظمة (سنوية، نصف سنوية، ربع سنوية) وهو الامر الذي يكفل قابلية النتائج للمقارنة.

❖ 6-المبادئ المحاسبية Principles of Accounting

1-مبدأ القياس

ويقسم الى الكلفة التاريخية والقيمة العادلة وأدناه مفهوم لكل منهما:

أ-الكلفة التاريخية:

يعني مبدأ التكلفة التاريخية أن المعاملة المالية تثبت على أساس كمية النقود الفعلية (التكلفة) التي استخدمت في التبادل لتلك المعاملة. بعد إثبات تلك المعاملة فإن التكلفة تسجل في الدفاتر المحاسبية وتظل على ما هي عليه دون النظر إلى أي تغيير لاحق قد يحدث (فيما عدا الاندثار) في قيمة تلك المعاملة. فمثلا شراء قطعة أرض تسجل بالقيمة التي اشتريت بها وتبقى في السجلات بهذه القيمة بغض النظر عن التغيرات التي قد تحدث لقيمة الأرض فيما بعد. ولا شك أن التمسك بإتباع مبدأ التكلفة التاريخية يرجع إلى سهولة التحقق من تلك القيم واستنادها إلى أسس موضوعة. وهناك اتفاق عام بين مستخدمي ومعدي القوائم المالية على أهمية وضرورة استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تسجيل المعاملات المالية في الدفاتر وبالتالي استخدام القيم التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية.

ب-القيمة العادلة

يعرف المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم (13) الخاص بالقيمة العادلة - القيمة العادلة على انها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل او الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

2-مبدأ الاعتراف بالإيراد

يشير الى نقطة الاعتراف بالإيراد واثباتها في السجلات المحاسبية وفقا لقاعدة معروفة في هذا المجال وهي ان الإيرادات يمكن الاعتراف بها عندما تكون:

(أ- متحققة او قابلة للتحقق ب- عندما يتم اكتسابها) - تكون الإيرادات متحققة عندما يتم مبادلة سلع او خدمات او اصول اخرى مقابل نقدية او مطالبات نقدية، وتكون الإيرادات قابلة للتحقق عندما تكون الاصول المملوكة قابلة للتحويل الى نقدية او مطالبات نقدية عندما يتوفر هناك سوق نشط واسعار قابلة للتحديد وبدون تكاليف اضافية مادية، تعد الإيرادات مكتسبة عندما تقوم الشركة بأنجاز كل ما عليها القيام به للحصول على حق استخدام المنافع التي تمثلها هذه الإيرادات .

الحالات التي يتحقق بها الإيراد :

1. الإعتراف بالإيراد اثناء الإنتاج مثل المقاولات.
2. الإعتراف بالإيراد عند اكتمال الإنتاج مثل الذهب والدواء.
3. الإعتراف بالإيراد اثناء تقديم الخدمة مثل الطبيب او المحامي.
4. الإعتراف بالإيراد عند استلام النقد مثل وجود حالة بيع تتضمن ديون مشكوك في تحصيلها
5. الإعتراف بالإيراد اثناء حدوث معاملة معينة مثل العقود غير الملزمة .

3-مبدأ الاعتراف بالمصروفات

يعتمد المحاسبون قاعدة "المصروفات تتبع الإيرادات "، فلا يصبح الإيراد مكتسباً ويعترف به في قائمة الدخل ما لم يتحمل المشروع المصروفات المرتبطة بهذا الإيراد، اي ان هناك دوماً مقابلة بين الإيرادات المكتسبة خلال الفترة وتحمل المصروفات التي تخص نفس الفترة.

هناك ثلاثة انواع من المصروفات :

أ-مصروفات ترتبط بتوليد الإيراد بشكل مباشر في نفس العملية، فإنجاز الخدمة المطلوبة لأحد العملاء يتسبب في تحمل المشروع مصروفات ليصبح الإيراد مكتسباً. وهذا هو اساس المقابلة السببية بأن المصروف يتبع الإيراد.

ب-مصروفات فترة لا ترتبط بشكل مباشر بتوليد الإيراد، مثل مصروف الإيجار او مصروف الرواتب والأجور ... حيث ان المشروع سيتحمل هذا النوع من المصروفات حتى ولو لم يطلب منه إنجاز خدمة للعملاء.

ج- مصروفات تحمل وليس لها ارتباط مباشر مع إيرادات معينة، ولكنها توزع على الفترات المالية بشكل منتظم وعقلاني مثل مصروف اندثار الأصول الثابتة.

4- مبدأ الإفصاح التام

ويعني تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات ذات العلاقة الملائمة، ويتطلب هذا المبدأ من المحاسب ان يقوم بالإفصاح عن كل الاحداث المالية الخاصة بالمشروع خلال الفترة المالية، بحيث لا يخفي المحاسب اية معلومات مالية يمكن أن تضلل مستخدمي القوائم المالية، وعليه فإن الحذر والانتباه ضروريان من أجل عدم اخفاء اية بنود أو احداث يمكن ان يكون لها اثر على هذا الحكم الشخصي لمتخذ القرار، أن احد الأهداف الرئيسية للأعلام المحاسبي هو تزويد المعلومات لعرض أتخاذ القرارات، وهذا يتطلب الافصاح السليم للبيانات المالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة (الملائمة). ان مصطلح " الافصاح التام " مصطلح شائع وعام في المحاسبة أن المعلومات المعروضة تشكل كل شيء يريد القارئ المراد إبلاغه بالمعلومات أن يعرفه حتى يصل إلى الاستنتاجات المناسبة أي انه لم يتم حذف أو إخفاء أي شيء جوهري. فالمحاسبون يواجهون مشكلة صعبة عندما يقومون بتلخيص المعلومات لأغراض نشرها، فإذا ما أرادوا نشر المعلومات الكاملة والتفصيلية المتوافرة لديهم، فأن معظم مستخدمي البيانات المالية سوف يكون عليهم من الصعب اختيار المعلومات المحاسبية المهمة، الأمر الذي يربكهم ويجعل هناك صعوبة في عملية اتخاذ القرارات العقلانية (الرشيدة).

❖ 7- القيود او (المحددات) Constraints

- **قيد التكلفة**

يفترض المستخدمون غالباً أن المعلومات سلعة بلا تكلفة، ولكن معدي ومقدمي المعلومات المحاسبية ان ذلك غير صحيح. يُلزم موازنة تكلفة تزويد المعلومات بالمنفعة المترتبة على استخدامها، حيث تعتبر قيد عام من أن المنافع من المعلومات تزيد علي التكاليف الخاصة بإمداد هذه المعلومات، فالمعلومات تعد سلعة كأي سلعة أخرى، من حيث أن قيمتها يجب أن تزيد عن التكلفة لتكون هذه المعلومات

الفصل الرابع:

معيار الإبلاغ المالي رقم ٣

اندماج الاعمال

مفهوم الاندماج

يشمل مفهوم الاندماج على مفاهيم عديدة جزئية منها: الاندماج Merger، والتوحيد Consolidation، والتملك Acquisition ولكل منها الشروط المالية والقانونية بالنسبة لسريان التجميع ومدى احتفاظ الشركات المستثمر فيها أو التابعة بشخصيتها القانونية المستقلة، وبشكل عام أجمعت الأدبيات المحاسبية والباحثون على أن الاندماج يمثل في بعض مظاهره عقد قانوني تتوحد بمقتضاه شركتين أو أكثر يترتب عليه زوال الشخصية المعنوية للشركة أو الشركات المندمجة وتنتقل كافة حقوقها والتزاماتها فضلاً عن المساهمين أو الشركاء إلى الشركة الجديدة أو ما تسمى بالشركة المدمجة.

مظاهر الاندماج

هناك مظاهر عديدة للاندماج من بينها اتحاد شركتين أو أكثر مع بعضها البعض من خلال إلغاء الشخصية المعنوية لواحدة منها أو أكثر أو إلغاء الشخصية المعنوية لكل الشركات الداخلة في الاندماج وتكوين شركة جديدة كما هو الحال في الاندماج من خلال اكتساب صافي الأصول، أو قد يكون الاندماج مع المحافظة على الشخصية المعنوية للشركات الداخلة في الاندماج كما هو الحال في الاندماج من خلال اكتساب الأسهم، وأياً كانت مظاهر الاندماج، فأن الدافع الاقتصادي الأساسي لتبريره يتمثل في زيادة القيمة الاقتصادية للشركات الداخلة فيه من خلال الحصول على مجموعة من المزايا سيتم تناولها في الفقرة اللاحقة من هذا المحور .

~~دوافع الاندماج~~

إن دوافع اندماج الشركات كثيرة ومختلفة، ويمثل الدافع التقليدي للاندماج الرغبة في احتكار السوق، لكن هذا الدافع أصبح مرفوضاً بحكم القانون في معظم التشريعات وذلك لحماية المستهلكين ومنع السيطرة على رأس المال، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة دوافع إيجابية أخرى للاندماج إذ أصبح اندماج الشركات مع بعضها البعض أو سيطرة الشركات على غيرها من المظاهر المألوفة من أجل ضمان القدرة على الاستمرارية فضلاً عن أن من أبرز دوافع الاندماج هو لغرض التوسع أو النمو السريع عن طريق الاندماج الأفقي أو التوسع بغرض التكامل عن طريق الاندماج الرأسي أو التوسع بغرض توزيع المخاطر عن طريق الاندماج المختلط أو ما يسمى بالاندماج المتنوع، كما أن الاعتبارات الضريبية التي قد تترتب على عملية الاندماج قد تمثل أحد دوافعه، ومما سبق يمكن توضيح الدوافع الرئيسة لاندماج الأعمال بالآتي:

دوافع اندماج الأعمال

1. النتائج الضريبية (Tax Consequences)
2. النمو والتنويع (Growth and Diversification)
3. الاعتبارات المالية (Financial Considerations)
4. الضغط التنافسي (Competitive Pressure)

أنواع اندماج الأعمال

وتصنيفات الاندماج على وتتعدد أنواع وفق النظرة الاقتصادية إلى الأشكال والصيغ المتعددة لاندماج الأعمال، إذ أصبحت في الوقت الحاضر تنطلق من الرؤية الجديدة إلى التطورات الاقتصادية العالمية، والتصنيف الأكثر شيوعاً لعمليات الاندماج يكون على وفق طبيعة أنشطة الوحدات المندمجة منها ما تكون على شكل اندماج أفقي Horizontal Merger وأخرى تكون على شكل اندماج عمودي Vertical Merger فضلاً عن الاندماج المتنوع أو المختلط Conglomerate Merger، وتعد هذه الأنواع من أنواع الاندماج الأكثر شيوعاً وعليه يمكن تقسيم أنواع اندماج الأعمال إلى ما يأتي :

1-الاندماج الأفقي Horizontal Merger

ويتم الاندماج وفقاً لهذا النوع بين مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تزاول أنشطة متشابهة أو متماثلة، ويتيح هذا النوع من الاندماج للوحدات الاقتصادية المندمجة التمتع بمزايا الإنتاج الكبير وتحسين أساليب الطاقة المتاحة لدى كل منها علاوة على زيادة المعدل الشامل للعائد على الاستثمار وذلك من خلال خفض تكلفة التشغيل والإدارة والاستفادة بالقدرات المالية أو الفنية لبعض وحدات المجموعة المندمجة.

2-الاندماج العمودي Vertical Merger

ويتم الاندماج وفقاً لهذا النوع بين مجموعة من الوحدات التي يمثل نشاطها سلسلة متتابعة أو يمثل إنتاج أحدها مدخلات أو خامات لإنتاج وحدة أخرى كما هو الحال في اندماج شركة للغزل مع أخرى للنسيج وثالثة للطباعة والصباغة فضلاً عن الاندماج العمودي بين الشركات العاملة في صناعة البترول التي تمر بمراحل مختلفة مثل البحث والاستكشاف والحفر والإنتاج والتكرير والتسويق.

3- الاندماج المختلط Conglomerate Merger

ويوجد أنواع ثلاثة من عمليات الاندماج المختلطة:

أ-الاندماج بغرض الامتداد الجغرافي للسوق على شركتين ويتم تنفيذ عملياتهما في مناطق جغرافية غير متداخلة.
ب-الاندماج بغرض امتداد المنتجات وذلك بتوسيع خطوط إنتاج الشركات في أنشطة تجارية مرتبطة مع بعضها.
ج-الاندماج بغرض التنويع ويشمل أنشطة تجارية مختلفة وغير مرتبطة بعضها ببعض.

اشكال اندماج الاعمال

1. الاندماج القانوني
2. التوحيد القانوني
3. اقتناء الأسهم العادية
4. شراء الأصول

هناك طريقتين بديلتين للمحاسبة عن اندماج الأعمال هما المحاسبة وفقاً لأسلوب الاكتساب والمحاسبة وفقاً لأسلوب اندماج الحقوق، وفي أدناه عرض لكلا الطريقتين:

1-المحاسبة عن الاندماج وفقاً لأسلوب الاكتساب .Acquisition Method

تتم المحاسبة عن الاندماج كما لو كانت العملية شراء أصول، وطبقاً لذلك يتم تسجيل الأصول بما فيها الشهرة وفقاً للقيمة المدفوعة في حالة تسديد الثمن نقداً، أما إذا تم السداد عن طريق إصدار أسهم عادية في هذه الحالة يتم تسجيل الأصول وفقاً لقيمتها العادلة الجارية، وتتضمن تكلفة اكتساب الشركة المندمجة عندما يتم استخدام أسلوب الاكتساب في المحاسبة عن الاندماج.

عن طريق ما يلي:-

أ-إجمالي القيمة المدفوعة بواسطة الشركات الدامجة: ويشمل المبلغ المدفوع نقداً أو القيمة العادلة الجارية للأصول والقيمة العادلة الجارية للأسهم العادية المصدرة بواسطة الشركة الدامجة.

ب-تكاليف تنفيذ عملية الاندماج: وتشمل المصروفات القانونية ومصروفات البحث والاستقصاء ورسوم إصدار وتسجيل الأسهم.

ج-التكاليف المشروطة: وهي التكاليف الإضافية لإتمام عملية الاندماج.

2-المحاسبة عن الاندماج وفقاً لأسلوب اندماج الحقوق Pooling of Interests Accounting

تختلف المعالجة المحاسبية للاندماج وفقاً لأسلوب اندماج الحقوق عن تلك المعالجة وفقاً لأسلوب الاكتساب، وتتم المحاسبة في اندماج الحقوق كما لو كانت العملية اندماج لحقوق المساهمين أكثر من كونها اكتساب أو الحصول على الأصول، وحقوق المساهمين تشمل (أسهم رأس المال قيمة اسمية +علاوة الإصدار + الأرباح المحتجزة) ويتم تسجيل كافة البنود بالتكلفة التاريخية ولا يتم استخدام القيمة العادلة الجارية على عكس أسلوب الاكتساب، وفي أسلوب اندماج الحقوق فإن الشهرة لا وجود لها وذلك لكون المبلغ المدفوع ثمناً للشركة المندمجة سواء بالزيادة أو بالنقصان لا يتم تسجيله في السجلات وإنما يتم تحميله كمصروف في تاريخ الاندماج، أما تكاليف تنفيذ عملية الاندماج يتم التعامل مع قيمتها الإجمالية دون تفصيل وكل هذه التكاليف تدخل ضمن تكلفة شراء الشركة المندمجة.

❖ **هدف ومجال تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 " اندماج الأعمال "**

طبيعة أهداف المعيار

يهدف هذا المعيار إلى تعزيز ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة المعلومات التي تقدمها المنظمة في بياناتها المالية عن اندماج الأعمال وتأثيراته. وتقوم بذلك عن طريق وضع مبادئ ومتطلبات حول كيفية قيام المنشأة المشترية **بما يلي :**

1- **الاعتراف والقياس** في بياناتها المالية بالأصول المشتراة القابلة للتجديد والالتزامات المحتملة وأية حصة غير مسيطرة في المنظمة المشتراة.
2- **الاعتراف والقياس** في بياناتها المالية بـ **الشهرة** المستملكة في اندماج الأعمال او بالربح من الشراء بأسعار منخفضة.
3- تحديد أي معلومات يجب **الإفصاح** عنها لتمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم طبيعة اندماج الأعمال وآثارها المالية.

وتتلخص أهداف المعيار بما يلي :

1- **تحديد القوائم المالية المطلوبة عند الاندماج.**
2- **تطبيق طريقة الشراء في اندماج الشركات.**
3- **أسس الاعتراف بأصول الشركة المقتناة والتزاماتها المحتملة القابلة للتحديد (بـ القيمة العادلة) في تاريخ الاقتناء.**
4- **تحديد السياسات المحاسبية لمعالجة شهرة المحل وانخفاض قيمتها .**

❖ **المبدأ الأساسي**

تعترف المنظمة التي تشتري مؤسسة عمل ما بالأصول المستملكة والالتزامات المحتملة بقيمها العادلة في تاريخ الاستملاك، وتفصح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم طبيعة الاستملاك وآثاره المالية.

❖ **الإفصاح**

يقتضي هذا المعيار من المنشأة المشترية الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم طبيعة عمليات اندماج الأعمال وآثارها المالية والتي تحدث خلال فترة إعداد التقارير الحالية أو بعد تاريخ الإبلاغ ولكن قبل المصادقة على البيانات المالية لغرض أصدراها. وبعد اندماج الأعمال، يجب على المنشأة المشترية أن تفصح عن أي تعديلات معترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية تكون مرتبطة بعمليات اندماج الأعمال التي تحدث في فترات إعداد التقارير الحالية أو السابقة..

لا يطبق المعيار على الحالات الآتية :

1- **تجميع منشآت أو شركات منفصلة لتكوين مشروع مشترك.**

2- تجميع منشآت أو شركات تخضع.
3- تجميع أعمال يتضمن اثنين أو أكثر من صناديق الاستثمار.
4- تجميع شركات أو منشآت منفصلة لتكوين منشأة معدة للقوائم المالية بموجب تعاقد فقط، دون الحصول على أية حص ملكية.

❖ أشكال اقتناء حقوق الملكية في الشركات الأخرى والمعالجات المحاسبية والمعايير واجبة التنفيذ

المعيار الدولي	المعالجة المحاسبية	نسبة الملكية
IAS 39	القيمة العادلة	أقل من 20%
IAS 28	محاسبة حقوق الملكية	بين 20%-50%
IAS 27	التوحيد والاندماج	أكثر من 50 %
IAS 31	المشروعات المشتركة	حالات أخرى
IFRS 3	تجميع الأعمال	حالات أخرى

❖ تعريف عملية تجميع أو اندماج الأعمال وحالاتها
1- تجميع منشآت أو أنشطة أعمال منفصلة لتكوين منشأة واحدة معدة للقوائم المالية وينتج عنها سيطرة المنشأة المقتنية على منشأة أو أكثر (منشأة مقتناة) .
2- يمكن تنفيذ عملية الاندماج من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية أو سداد نقدي أو نقدية معادلة أو ، أصول أخرى .
3- يمكن أن ينتج عن الاندماج علاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة تكون فيها الشركة المشترية هي الأم والمشتراة هي التابعة ، وتطبق الشركة المشترية هذا المعيار في قوائمها المالية الموحدة . كما تظهر حصتها في الشركة التابعة في قوائمها المالية المنفصلة وفق المعيار 27 (القوائم المالية الموحدة والمنفصلة) .
4- يمكن أن يتم الاندماج بشراء صافي الأصول بما في ذلك الشهرة ، بدلاً من شراء حقوق الملكية ، وهنا لا تنشأ علاقة بين الشركتين .

مثال:

تمتلك الشركة (أ) ، وهي شركة عامة محدودة ، 50 % من الشركة (ب) و 49 % من الشركة (ج) وهناك اتفاقية مبرمة مع حملة الأسهم في الشركة (ج) بأن المجموعة ستسيطر على مجلس الإدارة .

المطلوب: هل ينبغي توحيد الشركة (ج) كـ شركة تابعة في حسابات المجموعة؟

الحل :

سيتم توحيد الشركة (ج) على أساس النفوذ المهيمن الفعلي والسيطرة التي تمارسها المجموعة وفقاً لعقد السيطرة.
❖ ينص المعيار على تطبيق طريقة الشراء في محاسبة الاندماج.

خطوات تطبيق طريقة الشراء :

1- تحديد الشركة المشترية.
2- قياس تكلفة الاندماج.
3- توزيع تكلفة الاندماج على الأصول المشتراة والالتزامات.

❖ **تعريف المنشأة المشترية:** هي المنشاة موضوع الاندماج التي تحصل على السيطرة على المنشآت أو مؤسسات الأعمال الأخرى موضوع الاندماج .

السيطرة : سلطة إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة من أجل الحصول على مزايا من أنشطتها ومن المفترض حصول السيطرة عند شراء أكثر من نصف حقوق التصويت .

❖ **قياس تكلفة الاندماج :**

1- القيمة العادلة للأصول الممنوحة والالتزامات وأدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة المشترية، مقابل السيطرة على المنشأة المشتراة .
2- التكاليف المباشرة لعملية الاندماج. (رسوم مهنية للمحاسبين والمستشارين القانونيين والمستشارين الآخرين لتنفيذ الاندماج) .

❖ **شروط الاعتراف بالأصول والالتزامات من عملية الاندماج:**

1- وجود منفعة اقتصادية مستقبلية من الأصل.
2- تقاس الأصول بقيمتها العادلة .
3- إمكانية قياس قيمة الأصول بموثوقية.
4- قياس الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة (وفق تعريف المعيار 38) .
5- يتم بيان حقوق الأقلية في المنشأة المشتراة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات.

❖ **-الاعتراف بشهرة المحل وقياسها :**

1- يتم الاعتراف بالشهرة المشتراة في عملية الاندماج كـ أصل غير ملموس.
2- تقاس الشهرة بسعر تكلفتها، وهي زيادة تكلفة الاندماج عن الحصة المشتراة في صافي القيمة العادلة للأصول القابلة للتحديد والالتزامات.

❖ **-التقييم اللاحق شهرة المحل :**

- بعد إثبات الشهرة، يجب على المنشأة المشترية قياس الشهرة الناجمة عن الاندماج بسعر التكلفة، مطروحاً منها أية خسائر انخفاض قيمة متراكمة. (معيار 36) .
- في حال زيادة حصة الشركة المشترية في صافي القيمة العادلة للأصول القابلة للتحديد والالتزامات عن تكلفة اندماج الأعمال، يجب على الشركة المشترية القيام بما يلي :

أ- إعادة تقييم تحديد وقياس الأصول القابلة للتحديد والالتزامات العائدة للمنشأة المشتراة مع احتساب تكلفة الاندماج .
ب- الاعتراف فوراً في الربح أو الخسارة بأية زيادة متبقية بعد إعادة التقييم.

❖ **ملخص طريقة الشراء**

1- تحديد تكلفة الاندماج.
2- تحديد القيمة العادلة للأصول المقتناة.
3- تحديد القيمة العادلة للالتزامات والالتزامات المحتملة.
4- القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشتراة تعادل الفرق بين القيمة العادلة لأصول الشركة المشتراة وبين التزاماتها.
5- شهرة المحل الناشئة عن الشراء هي الفرق بين سعر الشراء وبين القيمة العادلة السوقية لصافي الأصول والالتزامات المحتملة،
6- يتم جمع القيمة الدفترية لأصول الشركة المشترية والتزاماتها مع القيمة العادلة لأصول والتزامات الشركة المشتراة.
7- يتم الاعتراف بأية شهرة كأصل في ميزانية الشركة المشترية.

تمرين (1)

في 31 مارس (آذار) 2019 ، اشترت شركة (بابل) جميع الأسهم العادية لـ (شركة ستارك) بمبلغ 8,200,000 دولار نقداً، عندما أظهرت ميزانية ستارك صافي أصولها بقيمة 6,400,000 دولار فقد يتم تجاهل التكاليف النثرية لدمج الأعمال . وكان لصافي موجودات شركة ستارك القابلة لتحديد قيم عادلة حالية مختلفة عن القيم الدفترية **كما يلي :**

البيان	القيمة الدفترية	القيمة العادلة الجارية
صافي موجودات الشركة	$ 10,000,00	$ 11,500,000
الموجودات الأخرى	$ 1,000,000	$ 700,000
القروض طويلة الأجل	$ 6,000,000	$ 5,600,000

المطلوب: إعداد ورقة عمل لاحتساب **مبلغ الشهرة** التي سيتم عرضها في الميزانية العمومية في شركة بابل والشركة التابعة لها بتاريخ 31 مارس (آذار) 2019 .

الحـــــل

- حساب مبلغ الشهرة في 31 مارس 2019 (آذار) ، الميزانية العمومية الموحدة لشركة بابل وشركتها التابعة :
- تكلفة استثمار شركة بابل في أسهم شركة ستارك المشتركة = 8200000 دولار أمريكي:
- **ناقصاً :** القيمة العادلة الجارية لصافي موجودات شركة ستارك :

(6 400 000 دولار + 1 500 000 دولار) – 300 000 دولار + 400 000 دولار = 8 000 000 دولار

مبلغ الشهرة:

82000000 -8000000 =200000 دولار

تمرين (2) : طريقة الشراء

اشترت شركة (الربيع) اجمالي صافي أصول شركة (البدر) في 2019/1/2 بمبلغ 90000 وحدة نقدية نقداً ، وفيما يلي ميزانيتي الشركتين عند الشراء :

البيان	شركة الربيع (القابضة)	شركة البدر (التابعة)
نقدية	110000	20000
مدينون	120000	30000
مخزون	80000	32000
أراضي	80000	30000
أبنية	400000	100000
الاندثار المتراكم /الأبنية	(250000)	(18000)
الآلات	300000	90000
الاندثار المتراكم / الآلات	(140000)	(34000)
دائنون	300000	190000
أسهم رأس المال	300000	40000
أرباح محتجزة	100000	20000

وقد تم تقييم أصول شركة (البدر) وخصومها بما يعادل قيمتها الدفترية عدا الأصول الآتية :

المخزون = 36000 ، أراضي = 40000 ، مباني = 88000

المطلوب:

إعداد ورقة عمل قائمة المركز المالي الموحدة :

الحل : وفقاً لطريقة الشراء :

البيان	القابضة (الربيع)	التابعة (البدر)	الاستبعادات		القائمة الموحدة
			مدين	دائن	
نقدية	20000	20000			40000
مدينون	120000	30000			150000
مخزون	80000	36000			116000
استثمارات في الشركة البدر التابعة	90000	-		9000	-
أراضي	80000	40000			120000
أبنية	400000	88000			488000
(اندثار متراكم/الأبنية)	(250000)	-			(250000)
الآلات	300000	56000			3560000
(اندثار متراكم/الآلات)	140000	-			(140000)
شهر المحل	-	10000			10000
	700000	280000			890000
دائنون	300000	190000			490000
رأس المال :القابضة	300000	-			300000
التابعة	-	90000	90000		-
أرباح محتجزة	100000	-			100000
	700000	280000			890000

الملاحظات:

1- تم تسجيل الأصول والخصوم للشركة التابعة (البدر) بقيمتها الجارية، أما أصول الشركة القابضة (الربيع) فظهرت بتكلفتها التاريخية.

2- ظهرت أصول القابضة (الربيع) بالتكلفة ناقصة الاندثار المتراكم، أما أصول التابعة (البدر) فظهرت بقيمتها الجارية المتفق عليها.

3- ظهر بند شهر المحل في الميزانية العمومية الموحدة =.30000-20000=10000

إن التطورات الاقتصادية العالمية والانفتاح الاقتصادي فرض على المؤسسات ومنظمات الاعمال في معظم دول العالم اللجوء الى الاندماج لزياد قدرتها على المنافسة العالمية، تكون عملية الاندماج ما بين شركتين أو اكثر ويكون إما بضم شركة الى شركة قائمة أو تكوين شركة جديدة لم تكن موجودة من قبل تتولى عملية الاندماج والتي تقوم بإصدار أسهم ليتم استخدامها لتغطية صافي اصول كلا من الشركتين الداخلتين في عملية الاندماج.

ومع تزايد أهمية اندماج الأعمال زادت الحاجة الى معلومات محاسبية سليمة وملائمة باعتبارها عنصر أساسي يعتمد عليه المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية من خلال القوائم المالية وبالتالي فإن وجود أي قصور في المعالجات المحاسبية لاندماج الأعمال قد يحد من قدرة القوائم المالية على توفير مثل هذه المعلومات والذي يؤدى الى عدم قدرتهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة والسليمة مما أدى الى صدور معيار التقرير المالي رقم (3) الخاص باندماج الأعمال والذي حل محل المعيار الدولي رقم (22) الملغي.

ويهدف البحث الى التعرف على المنافع التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيق معيار التقرير المالي رقم (3) الخاص بتجميع الأعمال مقارنة بالإصدارات المحاسبية الأخرى والتي تتمثل بتوحيد طرق المحاسبة عن عمليات الاندماج بالشكل الذي يؤدي الى زيادة جودة القوائم المالية وانعكاسها على قرارات الاستثمار، كما يهدف البحث بشكل أساسي الى توضيح أهم المشاكل المحاسبية التي تواجه الاندماج ودراسة وتحليل الاتجاهات والآراء المطروحة بشأنها والمعالجات المحاسبية المقترحة في ضوء مجهودات الهيئات والمنظمات المحاسبية مع القيام بدراسة تطبيقية.

وتوصل البحث الى أنّ استخدام طريقة الشراء في ظل تطبيق معيار التقرير المالي واستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس يؤدي الى زيادة جودة المعلومات التي تقدمها الشركات في قوائمها المالية وجعلها أكثر فائدة للمستخدمين والمستثمرين بالشكل الذي يؤدي الى زيادة جودة وفعالية القرارات المتخذة في ضوء هذه المعلومات.

يهدف معيار الابلاغ المالي (IFRS 3) إلى ضمان تقديم الشركات معلومات واضحة وموثوقة عن عمليات اندماج الأعمال في قوائمها المالية. ويسعى المعيار إلى تحقيق ذلك من خلال:
تحديد طريقة واحدة لقياس اندماج الأعمال، وهي طريقة الشراء.
تحديد متطلبات الإفصاح الواضحة حول اندماج الأعمال.

الطريقة:
تتطلب طريقة الشراء أن تُقَيّم المنشأة المشترية جميع أصول المنشأة المشتراة والتزاماتها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. ويتم تسجيل الفرق بين القيمة العادلة للأصول المشتراة والقيمة الدفترية للأصول المشتراة كشراء.goodwill

الإفصاح:
يُلزم معيار الابلاغ المالي 3 الشركات بالإفصاح عن معلومات واسعة حول عمليات اندماج الأعمال، بما في ذلك:

- طبيعة وهدف عملية الاندماج.
- طريقة القياس المستخدمة.
- الافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقييم الأصول والالتزامات.
- تأثير عملية الاندماج على الأرباح والأصول الصافية.

أهمية المعيار:
يُعد معيار الابلاغ المالي 3 أداة مهمة لضمان تقديم الشركات معلومات موثوقة وقابلة للمقارنة عن عمليات اندماج الأعمال. ويساعد هذا المعيار المستخدمين في تقييم تأثير عمليات الاندماج على الأداء المالي للشركات واتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

الآثار المترتبة على القوائم المالية:
قائمة المركز المالي :
- زيادة الأصول بقيمة الأصول المشتراة بالقيمة العادلة.
- زيادة الالتزامات بقيمة الالتزامات المشتراة.
- تسجيل.goodwill

قائمة الدخل :
- قد تؤثر عملية الاندماج على الأرباح في السنة الأولى.
- يتم ترحيل goodwill إلى قائمة المركز المالي ويتم إطفاءه على مدى عمره الإنتاجي.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية :
- يتم تسجيل أي زيادة في حقوق الملكية نتيجة عملية الاندماج كاحتياطي إعادة تقييم.

مثال:على قائمة مالية في ضوء معيار الابلاغ المالي 3: اندماج الأعمال فرض:
في 1 يناير 2023، استحوذت شركة ألفا على شركة بيتا مقابل 100 مليون دولار. وبلغت القيمة الدفترية لأصول شركة بيتا 80 مليون دولار، بينما بلغت قيمتها العادلة 120 مليون دولار.
القوائم المالية لشركة ألفا (في 31 ديسمبر 2023):

قائمة المركز المالي:

البيان	شركة ألفا (قبل الاندماج)	شركة بيتا	شركة ألفا (بعد الاندماج)
الأصول			
- الأصول المتداولة	100 مليون	50 مليون	150 مليون
- الأصول الثابتة	150 مليون	30 مليون	180 مليون
- goodwill	-	-	40 مليون
المجموع	250 مليون	80 مليون	390 مليون

الالتزامات			
- الالتزامات المتداولة	50 مليون	20 مليون	70 مليون
- الالتزامات طويلة الأجل	25 مليون	10 مليون	35 مليون
المجموع	75 مليون	30 مليون	105 مليون
حقوق الملكية			
- رأس المال	150 مليون	50 مليون	200 مليون
- الاحتياطيات	25 مليون	-	40 مليون
المجموع	175 مليون	50 مليون	240 مليون

ملاحظات على قائمة المركز المالي::

- تم تسجيل الأصول المشتراة من شركة بيتا بالقيمة العادلة، مما أدى إلى زيادة الأصول بمبلغ 40 مليون دولار.
- تم تسجيل الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للأصول المشتراة كـ goodwill.

قائمة الدخل:

البيان	شركة ألفا (قبل الاندماج)	شركة بيتا	شركة ألفا (بعد الاندماج)
الإيرادات	200 مليون	100 مليون	300 مليون
تكلفة المبيعات	100 مليون	50 مليون	150 مليون
الأرباح الإجمالية	100 مليون	50 مليون	150 مليون
المصروفات التشغيلية	40 مليون	20 مليون	60 مليون
الأرباح التشغيلية	60 مليون	30 مليون	90 مليون
الضرائب	12 مليون	6 مليون	18 مليون
الأرباح الصافية	48 مليون	24 مليون	72 مليون

ملاحظات على **قائمة الدخل**:

- زادت الأرباح الصافية لشركة ألفا بعد عملية الاندماج بمبلغ 24 مليون دولار.

بيان التغيرات في حقوق الملكية:

قائمة بيان التغيرات في حقوق الملكية:

البيان	شركة ألفا (قبل الاندماج)	شركة بيتا	شركة ألفا (بعد الاندماج)
رأس المال في بداية العام	150 مليون	50 مليون	200 مليون
الأرباح الصافية	48 مليون	24 مليون	72 مليون
احتياطي إعادة تقييم	-	-	40 مليون
رأس المال في نهاية العام	198 مليون	74 مليون	240 مليون

ملاحظات على **بيان التغيرات في حقوق الملكية**:

- تم تسجيل زيادة حقوق الملكية الناتجة عن عملية الاندماج كاحتياطي إعادة تقييم.

1. حساب goodwill:

goodwill = القيمة العادلة للأصول المشتراة - القيمة الدفترية للأصول المشتراة

goodwill

الفصل الخامس:

معيار الإبلاغ المالي رقم ٤

عقود التأمين

معيار IFRS 17 عقود التأمين

بدلاً عن معيار IFRS 4 : (ملغى)

هدف المعيار IFRS 17 (عقود التأمين)

1-يتيح اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الجديد (IFRS 17) إطاراً شاملاً لعقود التأمين، بما يضمن انعكاس طبيعة وتعقيدات أعمال التأمين بدقة من خلال البيانات المالية.

2- يزيد تطبيق هذا المعيار الجديد من شفافية الأداء المالي لشركات التأمين، ويهدف إلى جعل بياناتها المالية أكثر قابلية للمقارنة مع شركات التأمين الأخرى وغيرها من الصناعات.

3- يوفر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 مبادئ ثابتة لمختلف جوانب المحاسبة لعقود التأمين، ويزيل التناقضات القائمة ويمكّن المستثمرين والمحللين والجهات الرقابية من مقارنة الشركات والعقود والصناعات بشكل مفيد. كما أنه يقدم إطاراً متسقاً لتحسين قابلية المقارنة بين الشركات من بلد لآخر وبين عقود التأمين وبين الصناعات المختلفة، إضافة إلى أنه يقدم معلومات أكثر شفافية ومفيدة حول قيمة التزامات عقود التأمين وحول الربحية.

4-يهدف تطبيق التقرير المالي الدولي IFRS 17 كبديل عن معيار IFRS 4 لوضع قواعد واضحة ومتسقة للاعتراف والقياس والإفصاح والعرض لعقود التأمين التي تقع في نطاق المعيار، ما يسمح بإمكانية المقارنة بين البيانات المالية لشركات التأمين المحلية والدولية.

5- التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى لتجنب الممارسات المحاسبية المتباينة بالنسبة لعقود التأمين المتطابقة لتحسين مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية وجعل المعلومات الواردة بها أكثر ملاءمة.

نطاق المعيار Scope

يعد قطاع التأمين حالة خاصة فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، بسبب التعقيد الذي يتصف به من حيث طبيعة نشاطه الذي يعتمد المدى الطويل، وكذلك لصعوبة تحديد «العائد» مقارنة بالأنشطة التجارية الأخرى، ما يؤدي إلى اختلاف القوائم المالية لشركات التأمين عن قوائم الشركات في القطاعات الأخرى.

وبدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في وضع منهجية شاملة متوافقة فيما يتعلق بالمحاسبة في شركات التأمين، حيث قام بإصدار معيار التقرير المالي IFRS 4 بصورة مؤقتة لحين تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS 17 على نطاق دولي واسع خاصة الشركات المقيدة بالبورصات العالمية.

وفقاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية، يعد المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 4 معياراً مؤقتاً مما سمح باستخدام ممارسات محاسبية مختلفة لعقود التأمين، مما انعكس سلباً على جودة التقارير المالية وعدم ملاءمة المعلومات الواردة بها لمستخدميها من المستثمرين والمحللين الماليين. ويوجد عدد من التعقيدات المتعلقة بعملية قياس عقود التأمين، والتي تتمثل في طول فترة عقد التأمين والمخاطر المتعلقة به وعدم تداول تلك العقود بالأسواق المالية، بالإضافة إلى أن عقود التأمين قد تشمل مكونات استثمارية.

ويساهم تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 في تحسين جودة التقارير المالية وتقديم معلومات أكثر شفافية وملاءمة حول طريقة حساب الأرباح أو الخسائر التي تتبعها شركات التأمين بالنسبة لخدمات التأمين المقدمة وأرباح استثمار أقساط التأمين المحصلة من العملاء. وكذلك، حول المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات نتيجة لإصدار عقود التأمين، وتأثير عقود التأمين في الأداء المالي والمؤشرات المالية لشركات التأمين.

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معيار التقرير المالي الدولي الخاص بعقود التأمين IFRS 4 في مارس 2004 بهدف ضبط الممارسات المحاسبية بشركات التأمين ، وتم اعتبار ذلك من جانب المهنيين والقائمين على وضع وصياغة المعايير خطوة مؤقتة لحين اصدار معيار محاسبي شامل لعقود التأمين يحكم عمليات **الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المحاسبي** بالتقارير المالية لهذه الشركات ، خاصة بعد توجيه العديد من الانتقادات لمعيار التقرير المالي الدولي **IFRS 4** نتيجة لمشاكل التطبيق في الممارسة العملية والتي من بينها على سبيل المثال وليس الحصر **ما يلي** :

1. **المشاكل المتعلقة بعدم قدرة التقارير المالية الحالية على توفير المعلومات الملائمة في التوقيت الذي يمنحهم فرص تجنب المخاطر الناشئة عن عقود التأمين.**
2. **المشاكل المتعلقة بتجميع عقود التأمين من حيث الاعتراف بها فوراً أو توزيعها على مدى فترة التغطية، وكذلك الإفصاح عنها بالشكل الذي يعكس ربحيتها أو خسائرها المتوقعة.**
3. **المشاكل المتعلقة بالأعباء الاقتصادية التي تتحملها الشركة نتيجة مخاطر التأمين وكيفية توزيعها على مدى فترة التغطية للعقود بهدف تخفيض حدة المخاطر.**
4. **عدم ملاءمة المعلومات المقدمة عن مدى تناسب الأرباح مع الخدمات التأمينية المقدمة.**
5. **المشاكل المتعلقة بتكاليف الاستحواذ وتقييم الأصول والالتزامات وتكوين المخصصات الفنية الكافية لمقابلة مخاطر التأمين ومخاطر عمليات إعادة التأمين الاتفاقي والاختياري.**
6. **المشاكل المتعلقة بتقييم المخاطر والتي قد تتغير طوال مدة العقد.**
7. **المشاكل المتعلقة بالاعتراف بإيراد التأمين نتيجة صعوبة الفصل بين الخدمة والاستثمار.**
8. **المشاكل المتعلقة بعرض الايرادات بالقوائم المالية وكذلك التزامات عقود التأمين وما يترتب عليها من صعوبة إجراء المقارنات بين الشركات التي تقدم نفس الخدمة.**

يعرف عقد التأمين وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 بأنه " عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين (مصدر العقد) بتحمل مخاطر تأمين هامة من طرف آخر (حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة " بوليصة التأمين " في حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد (الخطر المؤمن ضده) يؤثر سلباً على حامل الوثيقة.

ويمكن القول بأن مفهوم عقد التأمين الوارد بالمعيار يرتكز على أربع عناصر جوهرية يجب توافرها بعقد التأمين من أجل تطبيق المعيار وهي على النحو **التالي** :

1. **مخاطر التأمين .**
2. **أن تكون مخاطر التأمين هامة .**
3. **الحدث المستقبلي غير مؤكد .**
4. **أن ينتج أثر سلبي إذا وقع الحدث المؤمن ضده .**

مما سبق فإنه يمكن القول بأن مخاطر التأمين تمثل جوهر عقد التأمين، فإذا كان العقد يحول لشركة التأمين فقط مخاطر مالية دون مخاطر التأمين فإنه بذلك لا يعد عقد تأمين، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض عقود التأمين لا تنقل أية مخاطر تأمين للشركة في البداية إلا أنها تنقلها في وقت لاحق.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تكون مخاطر التأمين هامة ويحدث ذلك في حالة أن الحدث المؤمن ضده في عقد التأمين ينتج عنه مدفوعات إضافية كبيرة تتكبدها الشركة وخسارة إجمالية لهذا العقد ، ويعني ذلك ان تكون القيمة الحالية للمدفوعات الإضافية أكبر من القيمة الحالية للمبالغ مستحقة الدفع في حالة عدم وقوع الحدث المؤمن ضده ، ولتقييم ما إذا كانت هذه الحالة قائمة بالفعل فإنه ينبغي على شركات التأمين الاعتماد على القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة لعقد التأمين. أن معيار التقارير المالي الدولي IFRS17 يختلف عن معيار التقرير المالي الدولي IFRS 4 في تقييم مدى أهمية مخاطر التأمين على أساس القيمة الحالية باستخدام معدلات الخصم الأمر الذي لم يكن موجوداً كإلزام بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS4 .

❖ 1-**عقود إعادة التأمين :**

تلجأ شركات التأمين إلى تحويل التأمين لطرف آخر يسمى بشركة إعادة التأمين رغبة منها في حمايتها من أية خسائر كبرى لعقود التأمين التي تصدرها. ويتم ذلك بموجب اتفاقيات تعاقدية يتضمنها عقد التأمين. وقد عرف عقد إعادة التأمين بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS17 على أنه " عقد تأمين تصدره شركة إعادة التأمين بغرض تعويض شركة تأمين أخرى عن الخسائر الناجمة عن عقد واحد أو أكثر من العقود التي أصدرته (IFRS 17).
ويمكن القول بأنه معيار IFRS 17 قد أخذ بعين الاعتبار طبيعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها المختلفة عن عقود التأمين المصدرة، حيث يلزم المعيار بقياسها والإفصاح عنها بشكل مستقل عن العقود المصدرة الواقعة ضمن نطاقه بغرض توفير معلومات مالية جيدة عن طبيعة العقود وأثرها على الأداء المالي .

❖ 2-**عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية :**

عرف عقد الاستثمار الذي يحتوي ميزة المشاركة الاختيارية بمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 على أنه " عقد يمنح حامله الحق في استلام مزايا " دفعات" إضافية وذلك كـ تكملة لمنافع مضمونة مع الأخذ في الاعتبار أن تحديد مبالغ وتوقيت تلك المزايا يخضع تعاقدياً لتقدير مصدر العقد " الشركة التي تصدر العقد ، وتعتمد هذه المزايا على أي مما يلي :

1. **أداء مجموعة بعينها من العقود أو نوع محدد من العقود.**
2. **عائدات الاستثمار المحققة و / أو غير المحققة على مجموعة معينة من الأصول التي تحتفظ بها شركة التأمين مصدره العقد.**
3. **الأرباح أو الخسائر الخاصة بالشركة المصدرة لعقد التأمين.**
4. **تعد عقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية من أهم مشاكل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 ، حيث أنه على الرغم من توافر الشكل القانوني لعقود التأمين ، إلا أنها تفتقر لجوهر تعريف عقد التأمين كونها لا تحول مخاطر تأمين هامة**

بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن نطاق تطبيق معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 لعقود الاستثمار التي تحتوي على ميزات المشاركة الاختيارية وعدم اعتبارها أدوات مالية يطبق عليها معيار التقرير المالي الدولي IFRS 9 ولكن بشرط أن تصدر نفس الشركة عقود تأمين.

❖ 3-عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة :

تتميز عقود الخدمة ذات الأتعاب المحددة بأن مستوى الخدمة فيها يعتمد على حدث مستقبلي غير مؤكد، على سبيل المثال خدمات الصيانة للآلات والمعدات والتي يلتزم بموجبها مقدم الخدمة في حالة وجود عطل بتلك الآلات والمعدات ، وتستند قيمة الألعاب للخدمة المقدمة إلى عدد مرات الأعطال المتوقع ولكن في نفس الوقت من غير المؤكد ما إذا كانت أحد هذه المعدات سوف تتعطل .

❖ 4- فصل مكونات العقد:

ينص معيار التقرير المالي الدولي IFRS17 بالفقرات (10،11،12،13) على أن عقد التأمين قد يحتوي على مكون أو أكثر يقع ضمن نطاق معيار آخر ، كأن يتضمن على سبيل المثال مكون استثمار أو مكون خدمة أو كليهما ، وبالتالي ينبغي على الشركة القيام بتحليل هذا العقد بهدف تحديد ما إذا كان يحتوي على مكونات غير تأمينية يجب فصلها ومعالجتها وفقاً لمتطلبات معايير أخرى أم لا .

يتطلب معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 :فصل ثلاث مكونات غير تأمينية من عقد التأمين وفقاً لخصائصها وشروط ، لتتم معالجتها محاسبياً بشكل منفصل وهي كالتالي:-

- المشتقات الضمنية.
- مكونات الاستثمار.
- تعهدات الشركة بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية يمكن تمييزها بذاتها إلى حامل الوثيقة .

التاريخ	البيان	دائن	مدين
	من حـ /مخزون النفط إلى حـ /البـــــنك	10000000	10000000

الفصل السادس:
معيار الإبلاغ المالي رقم ٧
الأدوات المالية – الإفصاح

❖ **معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) : " الأدوات المالية" – الإفصاح**

الأدوات المالية: الافصاحات

Financial Instruments: Disclosures

يشكل التعرف على الأهداف الرئيسة لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (7): "الأدوات المالية في الاتي:

1 . **بيان النطاق الذي يغطيه** المعيار المالي الدولي رقم (7)

2 . **بيان متطلبات** المعيار المالي الدولي رقم (7)

3 . **بيان الافصاحات التي يتطلبها** المعيار المالي الدولي رقم (7)

- إذا قامت المنشأة بتصنيف قرض أو ذمم أو مجموع من القروض أو الذمم المدينة بالقيمة العادلة.
- المتعلقة بالتحوط وبمخاطر السيولة والسوق.
- المتعلقة بالأصول المالية المستحقة أو التي تعرضت للتدني.

هدف المعيار Objective

1. يهدف هذا المعيار الى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم:

أ- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشأة.

ب- طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر.

2. تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معياري المحاسبة الدولي رقم (32) و (39) ومعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (9).

يلاحظ :من الأهداف السابقة أن هناك تركيز على بيان عنصر الأهمية (الجوهرية) لمبلغ الأدوات المالية على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. وكذلك فقد تم شمول الفترة التي يتم الإفصاح خلالها عن طبيعة ومدى مخاطر الأدوات المالية لتشمل المخاطر كما في تاريخ المركز المالي وخلال الفترة المالية أي أن الفترة الزمنية لتقييم المخاطر أصبحت أكثر شمولاً.

نطاق المعيار Scope

يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المنشآت ولكافة أنواع الأدوات المالية عدا:

1. الحقوق في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفق معايير المحاسبة الدولية ذوات الأرقام (27) و (28) ومعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (10) .
2. منافع الموظفين والالتزامات الناجمة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (19).
3. العقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال بموجب الإبلاغ المالي الدولي رقم (3)
4. عقود التامين والمعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4).
5. الأدوات المالية والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم والتي تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (2).

Financial Instruments: presentation

أدت التطورات المتلاحقة في أسواق المال الدولية إلى انتشار استخدام العديد من الأدوات المالية سواء في صورتها التقليدية الأساسية كالسندات أو في صورة مشتقاتها مثل مقايضات أو مبادلات معدلات الفائدة. ويهدف هذا المعيار إلى تدعيم فهم مستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بـ **أهمية الأدوات المالية** سواء كانت ظاهرة بالبيانات المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمنشأة وأدائها وكذلك تدفقاتها النقدية.

يقدم المعيار توصيفاً للمتطلبات المتعلقة **بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية**، كما يحدد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية أو خارجها.

وفيما يتعلق بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية يعالج المعيار كيفية **تبويب الأدوات المالية إلى مطلوبات وحقوق ملكية** وكذلك تبويب ما يتعلق بها من فوائد ، أرباح الأسهم ، خسائر ومكاسب وكذلك توضيح الأحوال التي يجب فيها عمل مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ، ويتعرض الجزء الخاص بالإفصاح للمعلومات الخاصة بالعوامل التي تؤثر في مقدار وتوقيت ومخاطر التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالمنشأة والناتجة عن الأدوات المالية وكذلك السياسات المحاسبية المطبقة في معالجة الأدوات المالية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن المعيار يحبذ الإفصاح عن المعلومات الخاصة بطبيعة ومدى استخدام المنشأة للأدوات المالية ، وأغراض استخدامها والمخاطر المرتبطة بها وسياسات الإدارة في التحكم في تلك المخاطر . إذْ يشمل نطاق تطبيق هذا المعيار الفقرات الواردة في أعلاه التي توجب تطبيق هذا المعيار عند العرض والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بكافة الأدوات المالية سواء كانت مثبتة أم غير مثبتة بالدفاتر **ولكن ما عدا هذه :**

(أ) الحصص في الشركات التابعة.
(ب) الحصص في الشركات الزميلة.
(ج) الحصص في المشروعات المشتركة.
(د) المطلوبات الناتجة عن المزايا المتعلقة بكافة خطط تقاعد العاملين، ويتضمن ذلك منافع التقاعد.
(هـ) التزامات صاحب العمل الناتجة عن خيارات وخطط شراء الأسهم الممنوحة للعاملين.
(و) الالتزامات الناتجة عن العقود التأمينية.

2-على الرغم من عدم انطباق هذا المعيار على الحصص في الشركات التابعة إلا أنه ينطبق على كافة الأدوات المالية المتضمنة بالبيانات المالية الموحدة للشركة القابضة سواء كانت تلك الأدوات مملوكة أو مصدرة بمعرفة الشركة القابضة أو الشركة التابعة، وبالمثل فإن هذا المعيار ينطبق على الأدوات المالية المملوكة أو المصدرة بمعرفة أي مشروع مشترك والمتضمنة بالبيانات المالية للمنشأة المشاركة في المشروع سواء كان ذلك مباشرة أو باستخدام طريقة التوحيد النسبي.

3- لأغراض هذا المعيار يعرف عقد التأمين بأنه عقد يعرض المؤمن لمخاطر محددة من الخسائر التي تنتج من أحداث أو أحوال تحدث أو يتم اكتشافها خلال فترة محددة ويتضمن، ذلك الوفاة (الالتزام بدفع دفعات سنوية، الدفعات التي تمنح لمن على قيد الحياة) ، المرض ، العجز ، خسائر الممتلكات ، إلحاق الضرر بالغير وتوقف النشاط .

4- هناك معايير محاسبية دولية أخرى خاصة بأنواع محددة من الأدوات المالية تتضمن متطلبات إضافية للعرض والإفصاح، ومثال ذلك فإن المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر " المحاسبة عن العقود الإيجارية " والمعيار المحاسبي الدولي السادس والعشرون " المحاسبة والتقرير عن خطط منافع تقاعد الموظفين" تتضمن متطلبات خاصة بالإفصاح عن عقود الأيجار التمويلية والاستثمارات المتعلقة بخطط معاشات العاملين. وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك متطلبات لمعايير محاسبية دولية أخرى، تنطبق على الأدوات المالية وبصفة خاصة المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون " الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمنشآت المالية المماثلة " والمعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثون الأدوات المالية: الاعتراف والقياس يطبق على الأدوات المالية.

الأداة المالية: A Financial Instrument

هي عقد يؤدي إلى نشوء <u>أصل مالي</u> لمنشأة ما <u>والتزام أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى</u>. الأصل المالي (A financial Asset) : هو أي أصل يكون عبارة عن :

- 1-نقد .
- 2- أداة حق ملكية لمنشأة أخرى.
- 3- حق تعاقدي لقبض نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى، أو حق تعاقدي لمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية.
- 4- عقد قد تتم تسويته من خلال أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
- 5- **وتشمل هذه العقود:**

<u>عقود ليست مشتقة a non – derivative</u> وتتضمن التزام تعاقدي للمنشأة المصدرة لاستلام عدد متغير من أدوات ملكيتها.

❖ الالتزام المالي A financial Liability

أ- <u>التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى</u>، أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية ... أو .

ب- <u>عقد من الممكن أن تتم تسويته أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.</u>

مثال:

ظهرت بنود العقد الآتية في دفاتر الشركة "س" :

- النقد في الصندوق.
- السبائك الذهبية.
- أوراق القبض التجارية.
- الاستثمار في شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك.
- الاستثمارات في الأسهم دون وجود تأثير هام للشركة (س) على الشركة المستثمر بها .
- المصاريف المدفوعة مقدماً.
- الذمم المدينة والدائنة لعقد الإيجار التمويلي.
- الإيرادات المؤجلة.
- مخصص قضايا مقامة على المنشأة.

المطلوب : حدد أي من البنود المذكورة أعلاه يستوفي تعريف الأداة المالية.

❖ **التصنيف كـ التزام أو حق ملكية: Presentation: Liabilities and Equity**

إن المبدأ الأساس في تصنيف الأداة المالية أو الأجزاء المكونة لها التي تصدرها المنشأة عند الاعتراف الأولي بها باعتبارها التزام مالي أو أداة حق ملكية يتم وفق جوهر العقد المبرم مع الغير وليس اعتماداً على الشكل القانوني، وانسجاما مع تعريف كل من الالتزام المالي وأداة حق الملكية.

وبالتالي إذا كان هناك التزام تعاقدي لدفع النقد أو تسليم أصل مالي آخر، فإن الأداة المالية تلبي تعريف الالتزام المالي حتى لو كانت تبدو شكلاً على أنها أداة حق ملكية. بغض النظر إذا ما كان عقد الالتزام مشروط بممارسة الطرف الآخر حقه في طلب التسديد له .

ومن الأمثلة على الأدوات المالية التي تبدو على أنها أدوات حقوق ملكية، في حين أنها تستوفي في جوهرها تعريف الالتزام المالي، ويجب المحاسبة عنها كـ التزامات مالية:

أ- الأسهم الممتازة (التفضيلية) التي تتطلب رد قيمتها لحامليها من قبل الجهة المصدرة لها مقابل قيمة محددة أو قابلة للتحديد في المستقبل.

ب-الأسهم القابلة للاسترداد من قبل المنشأة المصدرة بشكل إلزامي أما الأسهم الممتازة (العادية) التي لا يوجد لها تاريخ استحقاق محدد، ولا يوجد على المصدر التزام تعاقدي لدفع أي نقدية فإنها تعد نوع من أنواع حقوق الملكية، تتميز بعض الأدوات المالية التي تصدرها المنشأة بأنها تشمل جزئين جزء يمثل التزام وجزء يمثل حقوق ملكية وهي ما تسمى بالأدوات المالية المركبة. في هذه الحالة يتطلب معيار المحاسبة الدولي "32" عرض الأداة المركبة عند الإصدار كـ التزامات مالية أو أدوات حقوق الملكية بشكل منفصل وبما يتلاءم مع تعريف كل من الالتزام وحقوق الملكية.

ومن الأمثلة على ذلك القروض المستحقة على المنشأة مع وجود خيارات ممنوحة للمقرض لشراء أسهم المنشأة والقابلة للتحديد ومن الأمثلة الأخرى السندات القابلة للتحويل لعدد محدد من الأسهم العادية (Convertible Bonds) والتي تتكون من جزئين الجزء الأول : يمثل التزام تعاقدي بدفع الفائدة الدورية وسداد المبلغ الأصلي للسندات بالقيمة الإسمية عند الاستحقاق إذا احتفظ حامل السندات بها حتى الاستحقاق ولم يطلب تحويلها لأسهم عادية، ويلبي هذا الجزء تعريف الالتزام

المالي لوجود التزام تعاقدي بدفع نقدية. أما الجزء الثاني: يمثل حق ملكية ممثلاً بخيار لأسهم الممنوح لحامل السندات، ويستوفي هذا الجزء تعريف أداة حقوق الملكية.

الأدوات المالية المركبة compound financial instruments

تتميز بعض الأدوات المالية التي تصدرها المنشأة بأنها تشمل جزئين جزء يمثل التزام وجزء يمثل حقوق ملكية وهي ما تسمى بالأدوات المالية المركبة. في هذه الحالة يتطلب معيار المحاسبة الدولي "32" عرض الأداة المركبة عند الإصدار كـ التزامات مالية أو أدوات حقوق الملكية بشكل منفصل وبما يتلاءم مع تعريف كل من الالتزام وحقوق الملكية.

ومن الأمثلة ومن على ذلك القروض المستحقة على المنشأة مع وجود خيارات ممنوحة للمقرض لشراء أسهم المنشأة والقابلة للتحديد ومن الأمثلة الأخرى، السندات القابلة للتحويل لعدد محدد من الأسهم العادية Convertible Bonds ، والتي تتكون من جزئين الجزء الأول : يمثل التزام تعاقدي بدفع الفائدة الدورية وسداد المبلغ الأصلي للسندات بالقيمة الإسمية عند الاستحقاق إذا احتفظ حامل السندات بها حتى الاستحقاق ولم يطلب تحويلها لأسهم عادية ويلبي هذا الجزء تعريف الالتزام المالي لوجود التزام تعاقدي بدفع نقدية. أما الجزء الثاني: يمثل حق ملكية ممثلاً بخيار حق التحويل. لأسهم الممنوح لحامل السندات، ويستوفي هذا الجزء تعريف أداة حقوق الملكية.

مفهوم المشتقات المالية في إطار أدوات النظام المالي:

تمثل المشتقات المالية **عقود واتفاقيات** تستمد قيمتها من **أصول حقيقية** مثل السلع كالبن والسكر والقطن والنفط، أو المعادن الثمينة كالذهب ، الفضة ، **أو أصول مالية** مثل الاسهم ، السندات العملات ، **أو مؤشرات الاسواق المالية مثل ; Dawjones ، NIKKEI – أو مؤشرات التدفقات النقدية كأسعار الفائدة أو أسعار الصرف** ، لذلك هي عقود فرعية تَنشأ أو تُشتق من عقود أساسية **وأدوات مالية تتعلق بفقرات خارج الميزانية**. وأدوات استثمارية مشتقة من تلك الأصول، تتّحد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الموجودات أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها. لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة وذلك في نطاق ما اصطلح عليه **بالهندسة المالية**.

وتشتمل أنواع المشتقات المالية على **عقود الخيارات Options والعقود المستقبلية Future Contracts والعقود الآجلة Forward Contracts وعقود المبادلة Swaps أو مزيج من اثنين من هذه العقود وهو ما يسمى بمشتقات المشتقات Derivatives On مثل عقود المبادلات الخيارية Swaptions** وقد يكون موضوع هذه العقود **منتجات** وسلع حقيقية **Real Commodities أو مؤشرات** معينة مثل سعر الصرف **Exchange Rate** أو سعر الفائدة **Interest Rate** أو **أوراق مالية Securities** من أسهم وسندات أو عملات أجنبية **Foreign Currencies** أو حتى تدفق نقدي ما. ويتلخص دورها في إدارة المخاطر وإجراء التحوط Hedging في سبيل تحسين التأكد ، إلا أن المخاطر أعلى ما تكون في إطار الاستثمار في المشتقات المالية ، وينشأ ذلك بسبب حالة عدم التأكد المتعلقة بأسعارها واعتمادها أساساً على التوقعات المستقبلية ومدى تحقق فرص حصولها . وبالرغم من ارتفاع مخاطرها يستخدمها المضاربين والمؤسسات المصرفية والمالية كمصدر للإيرادات عبر الاتجار والتداول بالعقود المالية في إطار تقلبات أسعار الأدوات المالية الأصلية (**محل التعاقد**) ، فضلا عن دورها في إدارة المخاطر ، تتيح للمستثمر فرص تحديد مخاطر السوق ذات الصلة بالعقود المالية وإدارة كل مخاطرة على حده في سبيل إتاحة الفرصة لخفض درجة المخاطر عموماً من خلال التحوط من آثار التقلبات السعرية والتي تنشأ إما عن تقلب أسعار الفائدة أو تقلب أسعار الصرف أو تقلب أسعار أصول المحافظ الاستثمارية سواء كانت سلعاً أم أوراقاً مالية . ويمكن تصنيف **المشاركين في أسواق** المشتقات إلى فئتين:-

الفئة الأولى : المستخدمون النهائيون في نشاط الأسواق لتحقيق أهداف تتصل بالتحوط وتكوين المراكز المالية والمضاربة ، وتشتمل هذه الفئة على مجموعة واسعة من المؤسسات مثل المصارف، سوق الأوراق المالية ، شركات التأمين ، صناديق الضمان الاجتماعي ،صناديق الاستثمار وغيرها .

الفئة الثانية : فئة الوسطاء **Intermediaries** أو المتعاملين **Dealers** الذين يتركز دورهم على تعزيز رغبة المستخدمين النهائيين للمشتقات وتوظيف هذه الأدوات المالية في الأسواق مقابل تحصيل الإيرادات في شكل رسوم الصفقات وهوامش عروض البيع والشراء بالإضافة إلى الاستفادة من **مراكزهم المالية الخاصة**.

تعد الأوراق المالية ولاسيما الاسهم* والسندات الأدوات الرئيسة المتداولة في أسواق رأس المال التي تنقسم الى :

اولاً- سوق للأوراق المالية **ثانياً**- مؤسسات مالية مختلفة

اولا :- سوق الاوراق المالية ويتألف من :-

أ- سوق الاصدار (السوق الاولى) عند تأسيس شركة مساهمة جديدة يتم إصدار اسهم ونادرا ما تقوم شركة بإصدار اسهم جديدة مرة اخرى بعد الإصدار الاول لأنها تلجأ الى الاقتراض بدلا من إصدار اسهم جديدة وفقا لقاعدة التمويل بالملكية والتمويل بالاقتراض(50%-50%) وعملية ترويج وبيع الاسهم فى الإصدار الأول الذي تقوم به أحد البنوك

ب- سوق التداول (السوق الثانوي) أو (**البورصة**) هو السوق الذى يتم فيه إعادة تداول الأوراق المالية ويجري فيها بيع وشراء الاسهم ، وتضم سوق منظمة وسوق غير منظمة تتفرع الى سوق ثالث وسوق رابع .

1- **السوق المنظمة** :- لها مكان ومواعيد عمل محددة ومقننة ومنظمة , كما لديها قواعد وإجراءات محددة للتعامل داخل السوق .

2- **الاسواق غير المنظمة** : يجري التداول بها بشكل مباشر بين السوق والمستثمر وتكون قيم التعامل كبيرة جدا ومن خلال مؤسسات ورجال اعمال كبار وعدم وجود وسيط بين اطراف التعامل .

اما السوق الثالث والرابع :هما احد اشكال الاسواق غير المنظمة و يتوافر فيها نفس خصائص تلك الاسواق , والفرق الجوهرى بين السوق الثالث و السوق الرابع _ ان السوق الثالث قد يحتاج الى وسيط بين اطراف التعامل من خلال تنظيم الاتصالات بين تلك الاطراف , اما السوق الرابع ليس هناك وسيط بين الاطراف

ثانيا :- مؤسسات مالية مختلفة :-

أ- شركات الاستثمار ب- شركات التأمين ج- شركات التمويل د- البنوك (المتخصصة).

وتنقسم الاسواق من حيث الأجال:

1-**اسواق رأس المال** : تقسم إلى **اسواق حاضرة أو فورية** **وأسواق العقود المستقبلية** :

أ- الأسواق الحاضرة : تتعامل بأوراق مالية طويلة الأجل (الأسهم والسندات) حيث تتم تسليمها وتسلمها فور أتمام الصفقة ومن هذه الأسواق ماهو منظم أي **البورصات** ومنها ما هو غير منظم مثل **بيوت السمسرة والمصارف التجارية** .

ب- أسواق العقود المستقبلية: تتعامل في الأسهم والسندات ولكن عقود واتفاقات يتم تنفيذها في تواريخ لاحقة ومنها أسواق الخيارات وأسواق العقود.

2-**أسواق الـــــــــنقد**: الاسواق التي تتداول فيها الاوراق المالية قصيرة الأجل من خلال السماسرة والمصارف التجارية والخزانة العامة التي تصدر أذونات الخزانة (الأوراق القصيرة الأجل).

---

*(الأسهم أدوات ملكية والسندات أدوات ائتمانية تشير للمديونية) **وهناك الاسهم الممتازة** : التي تجمع بين خصائص الاسهم العادية والسندات وان كانت تصنف ضمن الاوراق المالية التي تمثل الملكية.

الفصل السابع:
معيار الإبلاغ المالي رقم ٩
الأدوات المالية - القياس

❖ معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9): "الأدوات المالية- القياس

Financial Instruments: Recognition and Measurement

يتناول معيار الإبلاغ المالي رقم (9) الأدوات المالية، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية، وقد جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حيث صدرت المرحلة الأولى من المعيار ويعتبر هذا المعيار ساري المفعول اعتبارا من 2015/1/1 مع السماح بالتطبيق المبكر.

ولقد تذمر الكثيرون من مستخدمي المعلومات المحاسبية حول العالم والأطراف المعنية بالمعلومات المحاسبية من صعوبة فهم وتطبيق معيار 39 المعنون بالأدوات المالية وتم مطالبة مجاس معايير المحاسبية الدولية بإصدار معيار الإبلاغ المالي جديد يتمتع بالسهولة والبساطة.

❖ تصنيف الأصول المالية:

يقسم معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) كافة الأصول المالية الى **فئتين هما:**

1- **الأصول المالية التي يتم قياسها (لاحقا عند إعداد القوائم المالية) بالتكلفة المطفأة.**
2- **الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة.**

ويمكن تصنيف الأصول المالية ضمن الفئة إلى :

- **أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.**
- **أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.**

ويتم التصنيف ضمن هاتان الفئتان عند الاقتناء وعندما تصبح المنشاة طرف بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناء على كل مما يلي:

1- نموذج أعمال المنشاة لإدارة الأصول المالية:

ويقصد به الطريقة التي تمارس المنشاة نشاطها المتعلق بإدارة موجوداتها والتي تتعلق بالعمليات الفعلية التي تتم على **محفظة الموجودات المالية** والذي يحدده موظفو الادارة الرئيسين في المنشاة وليس اعتمادا على نية إدارة المنشاة لإدارة تلك الموجودات. ولا يعتمد نموذج أعمال المنشاة على نوايا الإدارة فيما يخص أداة مفردة وبالتالي فان هذا الشرط يجب تحديده وفق مستوى تجميع. اعلى اي مستوى المحفظة لذلك قد تحتفظ المنشاة بمحفظة استثمارات تقوم بإدارتها من اجل جمع التدفقات النقدية التعاقدية ومحفظة استثمارات أخرى تقوم بإدارتها لأغراض المتاجرة لتحقيق تغيرات في القيمة العادلة.

❖ القياس اللاحق للأصول المالية

بعد الاعتراف الأولي يتم قياس الأصل المالي إما بـ **القيمة العادلة** أو بـ **التكلفة المطفأة** وفقا لتصنيف الأصل المبدئي.

❖ **الاعتراف بفروقات تقيم الأصول المالية عند إعداد القوائم المالية:**

1. الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة:

يجب قياسها عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة مع إظهار فروقات التقييم ضمن الأرباح والخسائر باستثناء **الأصول المالية المخصصة للتحوط** فتعالج بموجب معيار 39 باستثناء الاستثمار في أدوات حقوق الملكية وكما هو مبين تاليا.

2. الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- **يتم قياسها بالتكلفة مع إطفاء العلاوة أو الخصم بطريقة الفائدة الفعالة والاعتراف بأرباح أو الخسائر من الأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة في حساب الأرباح والخسائر عند الغاء الاعتراف بالأصل المالي أو تدني أو إعادة تصنيفه.**

❖ الأدوات المالية - الاعتراف والقياس

يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ الاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمنشآت الأعمال وقياسها والإفصاح عنها. ويشمل نطاق تطبيق هذا المعيار **الفقرات الآتية:**

1- يجب أن تطبق كافة المنشآت هذا المعيار على جميع الأدوات المالية فيما عدا :-

(9) تلك الحصص في الشركات التابعة أو الزميلة والمشاريع المشتركة .
(10) الحقوق والالتزامات بموجب عقود الإيجار .
(11) موجودات ومطلوبات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين .
(12) الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأمين .
(13) أدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المنشأة المقدمة للتقارير بما في ذلك الخيارات والضمانات والأدوات المالية الأخرى المصنفة كحقوق مساهمين للمنشأة المقدمة للتقارير .
(14) عقود الضمان المالية بما في ذلك خطابات الاعتماد التي تنص على إجراء دفعات إذا لم يقم المدين بالدفع عند الاستحقاق .
(15) عقود العوض المحتمل في عملية دمج منشآت .
(16) العقود التي تتطلب الدفع بناء على المتغيرات الجوية أو الجيولوجية أو المتغيرات الطبيعية الأخرى .

2- العقود التي تتطلب الدفع بناء على المتغيرات الجوية والجيولوجية أو المتغيرات الطبيعية الأخرى تستخدم بشكل عام كـ **بوالص تأمين** (العقود المبنية على المتغيرات الجوية يشار إليها أحيانا بمشتقات الطقس)، وفي هذه الحالات تكون الدفعة التي تمت بناء على مبلغ من الخسارة للمنشأة، وتستثنى. الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأمين من نطاق هذا المعيار.

3- لا يغير هذا المعيار من المتطلبات المتعلقة بما يلي:

(5) محاسبة شريك للاستثمارات في الشركات التابعة في البيانات المالية المنفصلة للشركة الأم.

(6) محاسبة مستثمر للاستثمارات في الشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة للمستثمرين.

(7) محاسبة جهة مشاركة للاستثمارات في مشاريع مشتركة في البيانات المالية المنفصلة للجهة المشاركة في المشروع المشترك أو المستثمر.

(8) خطط منافع الموظفين.

4- تقوم المنشأة أحيانا بإجراء ما تراه أنه استثمار استراتيجي في الأوراق المالية لحقوق الملكية الصادرة من منشأة أخرى، وذلك بهدف إقامة علاقة تشغيلية طويلة الأجل أو المحافظة عليها مع المنشأة التي تم فيها الاستثمار..

5- ينطبق هذا المعيار على الموجودات والمطلوبات المالية لشركات التأمين عدا عن الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقود التأمين التي هي مستثناة.

6- يجب تطبيق هذا المعيار على العقود المبنية على السلع التي تعطي أيا من الطرفين الحق في التسوية إما نقدا أو من خلال أداة مالية باستثناء **عقود السلع التي**:

(أ) تم الدخول بها وتستثمر في تلبية متطلبات الشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقعة.
(ب) قصد بها لذلك. الغرض عند إنشائها.
(ج) يتوقع تسويتها من خلال التسليم .

7- إذا اتبعت المنشأة نمط الدخول في عقود معادلة (offsetting contracts) تحقق التسوية بفاعلية على أساس الصافي فإن هذه العقود لا يتم الدخول بها لتلبية متطلبات المنشأة الخاصة بالشراء أو البيع أو الاستخدام المتوقع.

الفصل الثامن:
معيار الإبلاغ المالي رقم ٨
الأدوات المالية –الإبلاغ عن القطاعات التشغيلية

❖ معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) (IFRS) القطاعات التشغيلية Operating Segments

مقدمة

تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمنشأة، من أن هذه المعلومات تظهر المخاطر والعوائد والمتعلقة بعمل المنشأة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المنشأة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها ومعلومات حول العملاء الرئيسين لدى المنشأة. حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمو التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات. ويحدد المعيار ماهية المعلومات الواجب التقرير والإفصاح عنها حول القطاعات بحيث يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية دون الإسهاب المفرط في تقديم المعلومات والإفصاح عنها، حيث أن الإفراط في عرض المعلومات سيجعل حجم المعلومات المقدمة يشكل عبئاً على المستخدمين للمعلومات المحاسبية.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في شهر تشرين ثاني 2006/ هذا المعيار IFRS 8 والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (14) وهو ساري المفعول اعتبارا من 1/1/2009

المبدأ الاساسي (هدف المعيار Core principle)

يتطلب هذا المعيار من منشآت الاعمال الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمنشأة، وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.

نطاق المعيارScope

يجب تطبيق هذا المعيار على ما يلي:

1 ـ القوائم المالية المنفصلة separate أو الإفرادية Individual للمنشأة التي تتصف بما يلي :

1- يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (بورصة محلية أو أجنبية أو سوق تداول مباشر بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية)، أو، ـ اذا كانت المنشأة تودع، أو لها قيد عملية إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام.

2 ـ القوائم المالية الموحدة والتي تنصف الشركة الأم بما يلي:

أ- يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (بورصة محلية أو أجنبية أو سوق تداول مباشر بما في ذلك الأسواق المحلية والإقليمية) أو

ب ـ اذا كانت المنشأة تودع أو لها قيد عملية إيداع بياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من انواع الأدوات المالية في سوق عام .

3 .إذا قامت منشأة غير ملزمة بتطبيق هذا المعيار بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالقطاعات ولا تنسجم هذه الافصاحات مع متطلبات هذا المعيار، فإنه لا يجوز وصف هذه المعلومات كمعلومات قطاعية.

4 .إذا تضمنت التقارير المالية السنوية كل من البيانات المالية الموحدة لمنشأة أم (خاضعة لمتطلبات هذا المعيار) والبيانات المالية المنفصلة للمنشأة الأم، فإن المعلومات حول القطاعات مطلوبة في القوائم المالية الموحدة فقط .

التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار :

القطاعات التشغيلية :Operating segments القطاع التشغيلي هو جزء من المنشأة يتصف بما يلي:

أ- يمارس نشاط تجاري يولد ايرادات ويتكبد مصاريف بما فيها الايرادات والمصاريف الناتجة عن العمليات مع اجزاء المنشأة الأخرى.

ب يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة chief operating decision makerلاتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه.

ج- تتوفر معلومات منفصلة حول ذلك القطاع.

ويمكن اعتبار قطاع معين على انه قطاع تشغيلي حتى لو لم يقوم بتوليد ايراد، فمثلاً يمكن اعتبار قطاع قيد التأسيس قطاع تشغيلي لأغراض هذا المعيار. وعند تحديد القطاعات التشغيلية يتم الاستعانة بالإرشادات التالية :

1 .لا تعتبر جميع اجزاء المنشأة قطاعات تشغيلية، فمثلاً قد لا يحقق المقر الرئيسي للمنشأة او بعض الدوائر الوظيفية ايرادات او تحقق ايرادات عرضية غير مهمة وبالتالي فهي لا تعتبر قطاعات تشغيلية. ولأغراض هذا المعيار لا تعتبر "خطط منافع ما بعد التوظيف" المتعلقة بالمنشأة قطاعات تشغيلية.

2 .يكون للقطاع التشغيلي عادة مدير يكون مسؤولاً بشكل مباشر تجاه "متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة"، وقد يكون مدير مسؤول عن أكثر من قطاع وفي بعض المنشآت قد يكون مدير قطاع معين هو متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمنشأة .

ويحدد هذا المعيار الكيفية التي يجب بها على المنشأة الإبلاغ عن المعلومات حول قطاعاتها التشغيلية في البيانات المالية السنوية، كما يتطلب نتيجة تعديل لاحق على معيار المحاسبة الدولي 34 "التقارير المالية المرحلية من المنشأة الإبلاغ عن معلومات منتقاة بشأن قطاعاتها التشغيلية في التقارير المالية المرحلية. ويوضح المعيار متطلبات الافصاحات ذات العلاقة بشأن المنتجات والخدمات والمناطق الجغرافية وكبار العملاء.

ويتطلب هذا المعيار من المنشأة الإبلاغ عن المعلومات المالية والوصفية بشأن قطاعاتها المشمولة في التقارير المالية إن القطاعات المشمولة في التقارير المالية هي قطاعات تشغيلية أو مجموعة قطاعات تشغيلية تلبي معيارا محددا.

إما القطاعات التشغيلية فهي عناصر في المنشأة تتوفر حولها معلومات مالية منفصلة ويتم تقييمها بشكل منتظم من قبل كبير صانعي القرارات التشغيلية لتحديد كيفية تخصيص الموارد وتقييم الأداء. وينبغي عموما الإبلاغ عن المعلومات المالية وفق نفس الأساس المستخدم داخليا لتقييم أداء القطاع التشغيلي وتحديد كيفية تخصيص الموارد للقطاعات التشغيلية.

يتطلب هذا المعيار من المنشأة الإبلاغ عن مقياس الأرباح أو خسائر القطاع التشغيلي وأصول القطاع. كما يقتضي منها الإبلاغ عن التزامات القطاع وبنود معينة في الدخل والمصروف إذا تم تقديم مثل هذه المقاييس بشكل منتظم إلى كبير صانعي القرارات التشغيلية. ويقتضي هذا المعيار أيضا مطابقة إجمالي إيرادات القطاعات المشمولة في التقارير المالية وإجمالي الربح أو الخسارة وإجمالي الأصول والالتزامات والمبالغ الأخرى المفصح عنها فيما يخص القطاعات المشمولة في التقارير المالية مع المبالغ المقابلة في البيانات المالية الخاصة بالمنشأة.

كذلك يقتضي هذا المعيار من المنشأة الإبلاغ عن معلومات حول الإيرادات المستمدة من منتجاتها أو خدماتها (أو مجموعات منتجات وخدمات مماثلة)، وحول الدول التي تحقق فيها إيرادات وتحتفظ فيها بأصول، وحول كبار العملاء، بغض النظر عما إذا كانت تلك المعلومات مستخدمة من قبل الإدارة في اتخاذ القرارات التشغيلية. إلا أن هذا المعيار لا يتطلب من المنشأة الإبلاغ عن معلومات غير معدة للاستخدام الداخلي إذا كانت المعلومات اللازمة غير متوفرة وكانت تكلفة إعدادها مرتفعة جدا.

ويتطلب هذا المعيار أيضاً أن تقدم المنشأة معلومات وصفية حول الطريقة التي يتم بها تحديد القطاعات التشغيلية والمنتجات والخدمات التي تقدمها القطاعات والاختلافات بين المقاييس المستخدمة في الإبلاغ عن المعلومات القطاعية وتلك المستخدمة في البيانات المالية للمنشأة والتغيرات في قياس مبالغ القطاع من فترة إلى أخرى.

الفصل التاسع
معيار الإبلاغ المالي رقم ١٠
القوائم المالية الموحدة

❖ **معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (10) : القوائم المالية الموحدة:**

تم إصدار هذا المعيار شهر أيار 2011 ويبدأ سريانه اعتبارا من 2013/1/1 ، وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (27) السابق القوائم المالية الموحدة والمنفصلة حيث تم فصل متطلبات إعداد القوائم الموحدة لتدرج في هذا المعيار، في حين أصبح معيار المحاسبة الدولي رقم (27) باسم " القوائم المالية المنفصلة كما حل هذا المعيار محل التفسير رقم (12).

أهداف عملية دمج الأعمال:

1. تحقيق التكامل الأفقي Horizontals Integration: ويتم ذلك عند دمج أعمال شركتين أو أكثر تعملان في نفس مجال الأعمال بهدف تقوية المركز المالي للشركة وتعزيز الوضع التنافسي لها.
2. تحقيق التكامل العامودي Vertical Integration ويتم ذلك عند دمج أعمال شركتين أو أكثر تعملان في مجالين مختلفين إلا إن طبيعة عملهما متكاملة وذلك لتأمين متطلبات الإنتاج وضمان انتظامها.
3. التنويع في أنشطة الشركة Conglomeration: ويتم ذلك عند دمج أعمال شركتين أو أكثر تعملان في أنشطة وأعمال مختلفة وذلك للحد من مخاطر التخصص في مجال نشاط واحد.
4. تخفيض الكلفة
5. عامل الضريبة
6. التوفير في بعض الأصول المستخدمة

❖ **هدف المعيار**

وضع الأسس والمبادئ المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة عندما تسيطر المنشأة على واحدة أو أكثر من المنشآت الأخرى وبالتالي فإن القوائم الموحدة تعتبر أن الشركة التابعة هي جزء من الشركة القابضة وكأنها أحد فروعها.

- **التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار**

- **القوائم المالية الموحدة Consolidated Financial Statement :** القوائم المالية لمجموعة شركات يتم من خلالها عرض الأصول و الالتزامات و حقوق الملكية و الإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية لهذه الشركات بشكل تبدو وكأنها تخص منشأة اقتصادية واحدة.

السيطرة على الشركة المستثمر بها Control of an Investee: تسيطر الشركة المستثمرة (القابضة) على شركة أخرى التابعة) عندما تستطيع القابضة من خلال تملكها لأسهم التابعة أو عندما يعطيها القانون الحق في التدخل في القرارات الأدرية للشركة التابعة مما يؤثر هذا التدخل على إيرادات وعوائد الشركة التابعة.

- الشركة القابضة Company Parent: منشأة تملك غالبية أسهم واحدة أو أكثر من الشركات التابعة.
- قوة التأثير (القوة Power: وجود الحق لدى منشأة في التأثير وتوجيه أنشطة شركة أخرى.
- الحقوق غير المسيطر عليها Non-controlling Interest: هي ذلك الجزء من صافي نتائج العمليات وصافي الأصول الذي تملكه الشركة الأم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- حقوق الحماية Protective: Rights: هي حقوق يتم وصعها لحماية حقوق فئة معينة تمتلك جزء من ملكية شركة أخرى دون إعطاء الشركة المالكة السيطرة على الشركة المستثمر بها .

❖ الأنشطة الملائمة Relevant Activities أنشطة الشركة المستثمر بها والتي تؤثر بشكل جوهري على عائد الشركة المستثمر بها.

❖ السيطرة Control تحدد السيطرة من قبل الشركة المستثمرة (القابضة) والتي يتوجب عليها استخدام جميع الحقوق المتاحة والظروف المحيطة لتحديد مدى وجود سيطرة لها على الشركة المستثمر بها (التابعة).

❖ المتطلبات المحاسبية

1. يجب على المنشأة الأم عرض قوائم مالية موحدة.
2. استخدام أسس محاسبية متماثلة للعمليات المتشابهة والأحداث المتماثلة التي تحدث لدى الشركات.
3. عدم إعداد قوائم مالية موحدة في حالة تحقق الشروط الآتية مجتمعة: -

(1) إذا كانت الشركة القابضة هي نفسها شركة تابعة مملوكة بالكامل، أو جزئياً لركة أخرى ووافق بقية المالكين للشركة على قرار عدم إعداد قوائم المالية موحدة.
(2) إذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة القابضة غير متداولة في سوق عام (بورصة) سواء كان السوق محلي أو خارجي.
(3) إذا لم تقم الشركة القابضة بإيداع أو ليست قيد عملية إيداع لبياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو أي هيئة تنظيمية.
(4) إذا كانت الشركة القابضة النهائية أو أي من الشركات القابضة الوسيطة تعد قوائم مالية موحدة تتفق ومتطلبات المعايير الدولية.

*** إعداد القوائم المالية الموحدة.**
*** الحصة غير المسيطر عليها.**

أ- الجزء من حقوق الملكية في شركة تابعة والذي لا ينسب بشكل مباشر أو غير مباشر الى شركة أم والتي كانت تسمى بحقوق الأقلية.
ب. تعرض الحصة غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية ضمن حقوق الملكية في الميزانية الموحدة وبشكل مستقل وفي بند منفصل.
ج. يتم توزيع أرباح الشركة التابعة بين الشركة القابضة والحقوق غير المسيطر عليها وذلك في ضوء نسبة ملكية القابضة للتابعة ويتم تحميل الحقوق غير المسيطر عليها بخسائر التابعة. •

إجراءات إعداد القوائم المالية الموحدة:

1. الحصول على القوائم المالية لكل من الشركة القابضة والشركة التابعة.

2 . تفريغ بيانات القوائم المالية للشركتين في نموذج يستخدم في العادة لهذه الغاية يطلق عليه ورقة العمل Working Paper .

3. إجراء بعض التعديلات على بعض البنود الظاهرة في القوائم المالية الإفرادية للشركتين، حيث يتم التعديل من خلال عمود التسويات الظاهر في ورقة العمل.

4. يجري في العمود الأخير من ورقة العمل والمعنون الموحدة جمع قيمة كل بند من واقع القيم الظاهرة في عمود الشركة القابضة والقيم الظاهرة في عمود الشركة التابعة و تمثل القيم الظاهرة في عمود موحدة القيم التي يتم إظهارها في القوائم المالية الموحدة، ويجب التأكيد على أن إعداد القوائم المالية الموحدة يتم خارج نطاق السجلات المحاسبية لكلا الشركتين.

5. الشركة القابضة تعد بعد التملك مباشرة ميزانية موحدة فقط، في حين تقوم في الفترات المالية الآتية للتملك بإعداد القوائم المالية.

- **إعداد الميزانية الموحدة في حالة تملك القابضة كامل الأسهم :**
- إن ما يحدث غالباً هو وجود اختلاف بين القيمة الدفترية والعادلة لأصول والتزامات التابعة ووجود شهرة موجبة أو سالبة، فيجب إظهار هذا الفرق في عمود التسويات في ورقة العمل حيث تعدل أصول والتزامات التابعة لتظهر في عمود الموحدة بالقيمة العادلة لها.
- أما الشهرة الموجبة فتظهر قيمتها بالطرف المدين بعمود التسويات، أما الشهرة السالبة إطفائها كإيراد في السنة التي حدث بها التملك.

إعداد القوائم الموحدة في ظل تملك الشركة القابضة لأقل من 100% من أسهم الشركة التابعة:

- بقية أسهم الشركة التابعة تكون مملوكة من قبل أطراف أخرى يطلق عليهم الحقوق غير المسيطر عليها (الأقلية) Non-Controlling Interest ، عند إعداد القوائم المالية الموحدة .

يتوجب إظهار الحقوق غير المسيطر عليها كبند مستقل في الميزانية الموحدة:

- أوجب المعيار إظهار الحقوق غير المسيطر عليها في الميزانية الموحدة ضمن حقوق الملكية وبشكل منفصل عن حقوق الملكية للشركة القابضة واعتبرتها مصدر تمويل من المالكين وليس التزام.

❖ **إعداد القوائم المالية الموحدة خلال الفترات الأتية للتملك**

- تشابه هذه العملية من حيث الإجراءات عملية إعداد الميزانية الموحدة بعد التملك مباشرة إلا أنها تصبح أكثر تعقيداً.
- المفهوم العام الذي تقوم عليه فكرة إعداد القوائم المالية الموحدة هو اعتبار الشركة القابضة والشركة التابعة بمثابة شركة واحدة، وعليه فيتم جمع (توحيد) جميع بنود القوائم المالية للشركتين واعتبارها بمثابة شركة واحدة.

يتم ذلك بإحدى ثلاث طرق وهي:

أ. طريقة الملكية Equity Method
ب. طريقة الملكية غير المكتملة Incomplete(Partial)
ج. طريقة التكلفة Cost Method

* طريقة الملكية Equity Method

حسب طريقة الملكية يتأثر حساب الاستثمار في الشركة التابعة في نهاية كل عام بالأمور الآتية:

1. يتم زيادته أو تخفيضه بمقدار حصة الشركة القابضة في أرباح (أو خسائر) الشركة التابعة.
2. يتم تخفيضه أو (زيادته بمقدار الجزء الواجب إطفائه سنوياً من الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لأصول الشركة التابعة.
3. يتم تخفيضه بمقدار حصة الشركة القابضة من توزيعات أرباح الشركة التابعة.
4. المعالجة المحاسبية للتغير على حساب الاستثمار في الشركة التابعة

❖ طريقة الملكية غير المكتملة Incomplete Partial

بموجب طريقة الملكية غير المكتملة يتأثر حساب الاستثمار في الشركة التابعة سنوياً بالبند1 و 3 فقط المشار إليهما أعلاه في طريقة الملكية.

❖ طريقة التكلفة Cost Method

1. أما في طريقة التكلفة فيتم إثبات قيد واحد فقط في دفاتر الشركة القابضة في نهاية كل عام، . ويتعلق هذا القيد بحصة القابضة بتوزيعات أرباح الشركة التابعة ويعتبر إيراد، وبناءاً عليه يبقى رصيد حساب الاستثمار في الشركة التابعة كما هو دون تغيير (بالتكلفة المدفوعة عند التملك خلال الفترات الآتية للتملك.
2. يخفض حساب الاستثمار في حالة زيادة قيمة توزيعات أرباح الشركة التابعة بعد تاريخ تملك الشركة القابضة لها عن الأرباح التي حققتها التابعة بعد التملك، ويكون مبلغ التخفيض بمقدار الزيادة في حصة القابضة من التوزيعات عن حصة القابضة في أرباح التابعة بعد التملك.
3. وعلى الرغم من وجود اختلافات بين الطرق الثلاث فأن القيم التي تظهر في القوائم المالية الموحدة تكون متساوية.

تمرين:

في 2021/1/1 دفعت شركة المنار مبلغ 800,000 الف دينار نقدا لشراء صافي أصول شركة الصحراء، وشراء أصول شركة الشروق بمبلغ 600,000 الف دينار نقدا وكانت القيمة الدفترية والجارية للشركتين كالتالي (المبالغ بآلاف الدنانير):

البيان	شركة الصحراء		شركة الشروق	
	الدفترية	الجارية	الدفترية	الجارية
الأصول:				
النقدية	300،000	300،000	400،000	400،000
الذمم المدينة	300،000	270،000	400،000	440،000
البضاعة	350،000	400،000	250،000	220،000
مباني ومعدات	900،000	950،000	600،000	700،000
مجموعة الأصول	1،850،000	1،920،000	1،650،000	1،760،000
الالتزامات وحقوق الملكية				
دائنون	800،000	800،000	300،000	300،000
قروض طويلة الأجل	350،000	400،000	650،000	550،000
صافي الأصول	700،000	720،000	700،000	900،000
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	1،850،000	1،920،000	1،650،000	1،760،000

المطلوب :

1- إعداد الطرق الاتحاد لكلا الشركتين في شركة واحدة فقط؟
2- إعداد قيود اليومية؟
3 - معالجة الشهرة الموجبة أو السالبة أن وجدت؟

تتطلب المعالجة المحاسبية في عملية الاتحاد أن تتطابق السياسات المحاسبية والمعايير المحاسبية في كلا الشركتين حتى نستطيع أن نقوم بعملية الاندماج بين الشركتين، وإلا قد يتطلب تعديل البيانات المحاسبية في كلا الشركتين قبل البدء في عملية الاندماج وفي هذا التمرين فإن السياسات المحاسبية في كلا الشركتين متطابق.

الحـــــل

أولا: هناك علاوة شراء في شركة الصحراء مقدارها 100,000 دينار وقد حسبت كـ التالي :

1. تكلفة الاستثمار في صافي شركة المنار – 800,000 دينار
2. يطرح : القيمة الدفترية من صافي الأصول = (700,000) دينار

ينتج : علاوة شراء = 100,000 دينار

وتوزع علاوة الشراء على أصول والتزامات الشركة لتعديل قيمتها الدفترية إلى قيمتها الجارية أوالسوقية كـ التالي :

علاوة الشراء = 100,000
يطرح : البضاعة = (50,000)
المباني والمعدات = (50,000)
يضاف : الذمم المدينة = 30,000
قرض طويل الأجل = 50,000

شهرة محل= 80,000 دينار

الشهرة : في شركة الصحراء يمكن حساب الشهرة وذلك بالفرق بين سعر الشراء والقيمة الجارية لصافي أصول الشركة وذلك على النحو التالي :

الشهرة الموجبة لشركة الصحراء وهي كما أعلاه

❖ **أما شركة الشروق فهي كالتالي :**

تكلفة الاستثمار في صافي أصول شركة المنار = 600,000 دينار يطرح : القيمة الدفترية من صافي الأصول = (700,000) دينار
ينتج : خصم شراء = (100,000) دينار
ويتم توزيع خصم الشراء على أصول والتزامات الشركة لتعديل قيمتها الدفترية إلى قيمتها الجارية أو السوقية كالتالي :
خصم الشراء = (100,000)
يضاف : البضاعة = 30,000
يطرح : الذمم المدينة = (40,000)
المباني والمعدات = (100,000)
قرض طويل الأجل = (100,000)
شهرة محل سالبة = (310،000) دينار

قيود اليومية :

القيود اليومية في الشركة الجديدة (شركة المنار)		
مدين	دائن	البيان
800،000		من حـ /الاستثمار في شركة الصحراء
600،000		من حـ / الاستثمار في الشروق
	1،400،000	إلى حـ / النقدية

الفصل العاشر

معيار الإبلاغ المالي رقـــم ١١

الترتيبات المشتركة

المعيار الدولي للتقرير المالي ١١ "الترتيبات المشتركة" IFRS 11

❖ الهدف:

1- هدف هذا المعيار الدولي للتقرير المالي:

هو وضع مبادئ للتقرير المالي من قبل المنشآت التي تمتلك حصة في الترتيبات التي تخضع لسيطرة بشكل مشترك أي "ترتيبات مشتركة".

2- تحقيق الهدف

لتحقيق الهدف الوارد في الفقرة 1 يعرف هذا المعيار الدولي للتقرير المالي السيطرة المشتركة ويتطلب من المنشأة التي تكون طرفا في ترتيب مشترك أن تحدد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه من خلال تقويم حقوقها والتزاماتها وأن تحاسب عن تلك الحقوق والالتزامات وفقاً لنوع ذلك الترتيب المشترك.

النطاق

3-يجب أن يُطبق هذا المعيار الدولي للتقرير المالي من قبل جميع المنشآت التي تكون طرفا في ترتيب مشترك.

الترتيبات المشتركة:

4-الترتيب المشترك هو الترتيب الذي يكون لطرفين أو أكثر فيه سيطرة مشتركة.

5- يمتلك الترتيب المشترك الخصائص التالية:

(أ) الأطراف مقيدة بترتيب تعاقدي انظر الفقرات ب ٢ - ب٤).

(ب) يمنح الترتيب التعاقدي طرفين أو أكثر من تلك الأطراف سيطرة مشتركة على الترتيب (انظر الفقرات ٧ - ١٣).

6- الترتيب المشترك إما أن يكون "عملية مشتركة" أو "مشروعاً مشتركاً".

❖ السيطرة المشتركة :

7-السيطرة المشتركة هي التقاسم المتفق عليه - بشكل تعاقدي - للسيطرة على ترتيب، والتي توجد - فقط.

عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة الموافقة بالإجماع من الأطراف التي تتقاسم السيطرة.

8-يجب على المنشأة التي تكون طرفاً في ترتيب أن تقوم ما إذا كان الترتيب التعاقدي يمنح جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف السيطرة - بشكل جماعي - على الترتيب. تسيطر جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف - بشكل جماعي - على الترتيب عندما يجب عليهم أن يتصرفوا - سوياً - لتوجيه الأنشطة التي تؤثر - بشكل جوهري - على عوائد الترتيب أي الأنشطة ذات الصلة).

9-ما أن يُحدد أن جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف تسيطر - بشكل جماعي على الترتيب، فإن السيطرة المشتركة توجد - فقط - عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع من الأطراف التي تسيطر - بشكل جماعي - على الترتيب.

10-الترتيب المشترك، لا يسيطر طرف واحد على الترتيب بمفرده. ويمكن لطرف لديه سيطرة مشتركة على ترتيب أن يمنع أياً من الأطراف الأخرى، أو مجموعة من الأطراف من السيطرة على الترتيب.

11- يمكن أن يكون الترتيب ترتيباً مشتركاً حتى لو لم يكن لجميع أطرافه سيطرة مشتركة على الترتيب. يميز هذا المعيار الدولي للتقرير المالي الأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على ترتيب مشترك (مشاركون في عملية مشتركة أو مشاركون في مشروع مشترك) عن الأطراف التي تشارك في ترتيب مشترك، ولكن ليس لديها سيطرة مشتركة عليه.

12- سوف يلزم المنشأة أن تطبق الاجتهاد الشخصي عند تقويم ما إذا كانت جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، لديها سيطرة مشتركة على ترتيب. ويجب على المنشأة أن تجرى هذا التقويم بالأخذ في الحسبان جميع الحقائق والظروف انظر الفقرات ب 5 - ب١١).

13-عندما تتغير الحقائق والظروف، فإنه يجب على المنشأة أن تعيد تقويم ما إذا كانت - لا يزال - لديها سيطرة مشتركة على الترتيب.

❖ **أنواع الترتيب المشترك:**

14- يجب على المنشأة أن تحدد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه. ويعتمد تصنيف الترتيب المشترك، على أنه عملية مشتركة أو مشروع مشترك على حقوق والتزامات الأطراف في الترتيب.

15- العملية المشتركة هي ترتيب مشترك حيثما يكون للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في الأصول، والتعهدات بالالتزامات المتعلقة بالترتيب. وتُسمى هذه الأطراف المشاركين في عملية مشتركة.

16-المشروع المشترك هو ترتيب مشترك حيث يكون للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي أصول الترتيب. وتُسمى هذه الأطراف المشاركين في مشروع مشترك.

17-تطبق المنشأة الاجتهاد الشخصي عند تقويم ما إذا كان الترتيب المشترك هو عملية مشتركة أو مشروع مشترك. ويجب على المنشأة أن تحدد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه بالأخذ في الحسبان حقوقها والتزاماتها الناشئة عن الترتيب. وتقوم المنشأة حقوقها والتزاماتها بالأخذ في الحسبان الهيكل والشكل النظامي للترتيب، والشروط التي اتفقت عليها الأطراف في الترتيب التعاقدي، وعندما يكون ملائماً، الحقائق والظروف الأخرى (انظر الفقرات ب١٢ - ب٣٣).

18-تكون الأطراف - أحياناً - مُقيدة باتفاق إطاري يحدد الشروط التعاقدية العامة لمباشرة واحد أو أكثر من الانشطة. قد يحدد الاتفاق الإطاري أن تؤسس الأطراف ترتيبات مشتركة مختلفة لتتعامل تشكل جزء من الاتفاق. ورغم أن تلك الترتيبات المشتركة تتعلق بالاتفاق الإطاري نفسه، فقد يكون نوعها مختلفاً عندما تختلف حقوق والتزامات الأطراف عند مباشرة الأنشطة المختلفة التي تم تناولها في الاتفاق الإطاري. وبالتالي، يمكن أن توجد العمليات المشتركة والمشروعات المشتركة - معاً - عندما تباشر الأطراف الأنشطة المختلفة التي تشكل جزء من الاتفاق الإطاري نفسه.

19-عندما تتغير الحقائق والظروف، فانه يجب على المنشأة أن تعيد تقويم ما إذا كان نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه قد تغير .

القوائم المالية لأطراف في ترتيب مشترك :

العمليات المشتركة

20- يجب على المشارك في عملية مشتركة أن يثبت الآتي فيما يتعلق بحصته في العملية المشتركة:

(أ) **أصوله ، بما في ذلك نصيبه من أي أصول محتفظ بها – بشكل مشترك .**

(ب) **التزاماته ، بما في ذلك نصيبه من أي التزامات تم تحملها - بشكل مشترك .**

(ت) **إيراده من بيع نصيبه من المخرجات الناشئ عن العملية المشتركة.**

(ث) **نصيبه في الإيراد من بيع المخرجات من قبل العملية المشتركة.**

(ج) **مصروفاته ، بما في ذلك نصيبه من أي مصروفات تم تحملها – بشكل مشترك.**

21- على المشارك في عملية مشتركة أن يحاسب عن الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بحصته في عملية مشتركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي التي تنطبق على أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات بعينها.

22- عندما تستحوذ المنشأة على حصة في عملية مشتركة والتي يشكل فيها نشاط العملية المشتركة أعمالاً كما . معرفة في المعيار الدولي للتقرير المالي 3 تجميع الأعمال"، فإنه يجب على المنشأة أن تطبق، وبقدر حصتها وفقاً للفقرة ٢٠ كافة لمبادئ المحاسبة عن تجميع الأعمال في المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ والمعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى التي لا تتعارض مع الإرشادات في هذا المعيار، وأن تفصح عن المعلومات المطلوبة في تلك المعايير المتعلقة بتجميع الأعمال. وهذا ينطبق على الاستحواذ على كل من الحصص الأولية والحصص الإضافية في العملية المشتركة التي شكل فيها نشاط العملية المشتركة أعمالاً. المحاسبة عن الاستحواذ على حصة في مثل هذه العملية المشتركة محدد في الفقرات ب ١٣٣ - ب ٣٣د.

23-تم تحديد المحاسبة عن معاملات مثل بيع أصول أو المساهمة بها أو شرائها، بين منشأة وعملية مشتركة تكون هي مشاركة فيها، في الفقرتين ب٣٤ - ٣٧.

24- يجب - أيضاً - على الطرف الذي يشارك في عملية مشتركة، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليها، أن يحاسب عن حصته في الترتيب وفقاً للفقرتين ٢٠ - ٢٢- عندما يكون لذلك الطرف حقوق في الأصول، والتعهدات بالالتزامات المتعلقة بالعملية المشتركة. وعندما لا يكون للطرف الذي يشارك في العملية المشتركة، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليها، حقوق في الأصول، ولا التعهدات بالالتزامات المتعلقة بتلك العملية المشتركة فإنه يجب عليه أن يحاسب عن حصته في العملية المشتركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي التي تنطبق على تلك الحصة.

المشروعات المشتركة

24- يجب على المشارك في مشروع مشترك أن يُثبت حصته في المشروع المشترك على أنها استثمار، ويجب عليه أن يحاسب عن ذلك الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٨ " الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة " ما لم تكن المنشأة معفاة من تطبيق طريقة حقوق الملكية كما هو محدد في ذلك المعيار.

25- يجب على الطرف الذي يشارك في مشروع مشترك، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليه أن يحاسب عن حصته في الترتيب وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية"، مالم يكن له تأثير مهم على

المشروع المشترك، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يحاسب عنها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي ٢٨ (المعدل في ٢٠١١).

القوائم المالية المنفصلة:

26- في قوائمه المالية المنفصلة، يجب على المشارك في عملية مشتركة أو المشارك في مشروع مشترك أن يحاسب عن حصته في:-

(أ) -عملية مشتركة وفقاً للفقرات ٢٠-٢٢

(ب) مشروع مشترك وفقاً للفقرة ١٠ من معيار المحاسبة الدولي ٢٧ " القوائم المالية المنفصلة".

27- في قوائمه المالية المنفصلة، يجب على الطرف الذي يشارك في ترتيب مشترك، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليه أن يحاسب عن حصته في:-

(أ) -عملية مشتركة وفقاً للفقرة ٢٣.

(ب) -مشروع مشترك وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 9 ، ما لم يكن للمنشأة تأثير مهم على المشروع المشترك ، وفي هذه الحالة يجب عليها أن تطبق الفقرة 10 من معيار المحاسبة الدولي (المعدل في 2011) .

الفصل الحادي عشر
معيار الإبلاغ المالي رقـم ١٣
القياس بالقيمة العادلة

تمهيد....

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) من المعايير الحديثة والذي يتناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عن قياس القيمة العادلة، وتزداد أهمية هذا المعيار مع التوجه المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وبشكل مستمر. وقد كانت معايير الإبلاغ المالي الدولية قبل صدور هذا المعيار تحتوي على متطلبات متباينة لقياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات والإفصاح عنها، مما ادى الى عدم الاتساق في الممارسات المتعلقة بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها مما يؤدي الى تخفيض قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة. وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB لتطوير متطلبات عامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة. ويبدأ سريان مفعول هذا المعيار اعتبارا من 2013/1/1.

❖ **هدف المعيار Objective**

إن الهدف من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (13) هو يلي:

1. تعريف القيمة العادلة.
2. تحديد إطار مفاهيمي واحد للمعايير الدولية لقياس القيمة العادلة.
3. تحديد متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة.

❖ **نطاق المعيار Scope**

يتم تطبيق هذا المعيار عندما تتطلب أو تسمح معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى بـ قياس القيمة العادلة او الإفصاح عن قياس القيمة العادلة، أو (عند قياس القيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع) لقياس الأصول والالتزامات المالية بشكل اساسي والتي تقاس بالقيمة العادلة.

❖ **ولا ينطبق هذا المعيار على قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها لما يلي :-**

1. -عمليات المدفوعات على اساس الاسهم والتي تقع ضمن نطاق IFRS2 .
2. -عمليات عقود الايجار والتي تخضع لنطاق معيار IAS 17 .
3. -المقاييس التي تشابه القيمة العادلة لكنها ليست بقيمة عادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق ضمن معيار "المخزون IAS "، أو القيمة من الاستخدام التي تقع ضمن نطاق معيار IAS 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات" .
4. -كما ان متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار لا تنطبق على معيار رقم IAS 19"منافع العاملين" ، كما لا تنطبق متطلبات الإفصاح على خطط منافع التقاعد المقاسة بالقيمة العادلة بموجب معيار IAS 26
5. - لا تنطبق متطلبات الإفصاح الواردة بهذا المعيار على الاصول التي تكون لها القيمة القابلة للاسترداد تساوي القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف التخلص من الأصل بموجب معيار المحاسبة IAS 36 "الانخفاض في قيمة الموجودات".

دت أهمية موضوع IFRS 13 خلال السنوات الأخيرة حيث عرفت هذه السنوات انشغال الباحثين صحاب الاختصاص بالبحث والكتابة والتحليل لموضوع القيمة العادلة من منظور المعيار الدولي لإعداد تارير المالية IFRS 13 ،وقامت العديد من هذه الدراسات بتحليل الآثار والفوائد المرجوة من تطبيق

المعيار من عدة جوانب مختلفة ومراجعة إجراءات ما بعد التنفيذ والذي ساعد في وضوح موضوع هذه الدراسة، خاصة وأن المعيار أصبح ساري التنفيذ منذ فترة قريبة - زاد من أهمية الموضوع اهتمام النظام المحاسبي المالي بقضية القيمة العادلة أو ما يطلق عليها في النصوص القانونية بـ **القيمة الحقيقية** أو **القيمة السوقية** من خلال الإطار التصوري، وتشجيع الكيانات الاقتصادية على التوجه نحو هذا الأسلوب الجديد في عملية القياس.

حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (**IFRS 13 , 2011**) أن هناك ثلاث أساليب مستخدمة على نطاق واسع لتقييم القيمة العادلة وهي منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل ويتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم المتسقة مع واحد أو أكثر من تلك المناهج لقياس القيمة العادلة: -

- **منهج السوق:** وهو أسلوب للتقييم يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة أصول والتزامات متطابقة أو قابلة للمقارنة) ي متماثلة (مثل مؤسسة الأعمال).

ب- **منهج التكلفة:** وهو أسلوب للتقييم يعكس القيمة المطلوبة حالياً لاستبدال- سعة الخدمة للأصل) يشار إليها فى العادة بتكلفة الاستبدال الحالية) .

ج- **منهج الدخل:** وهي أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية) على سبيل- المثال، التدفقات النقدية أو الدخل والمصاريف (إلى مبلغ متداول) أي مخصوم (واحد) ويتم تحديد قياس القيمة العادلة على أساس القيمة المشار إليها فى توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية. ومن أمثلة تلك الأساليب. أساليب التقييم الحالية، نموذج تسعير الخيارات، نموذج الأرباح الفائضة متعددة الفت ا رت المستخدمة لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة. ويلاحظ من المعيار أنه لم يحدد أي منهج من مناهج التقييم يتعين استخدامه فكل منشأة عليها اختيار أحد هذه المناهج أو الجمع بينها حسب ظروف المنشأة واعتبرها مناهج بديلة يمكن الحصول منها على القيمة العادلة ومما سبق يتضح أن مفاهيم قياس القيمة العادلة نوعان، مفاهيم تعتمد على السوق فى تحديد القيمة العادلة ومفاهيم يتم تحديدها وفقا لمفاهيم محاسبية أخرى مثل القيمة القابلة للتحقق، صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية وتكلفة الإحلال.

الفصل الثاني عشر
معيار الإبلاغ المالي رقـم ١٥
الاعتراف بالإيرادات من العقود

معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (15) IFRS.

❖ **الاعتراف بالإيراد وفق معيار الايرادات من العقود المبرمة مع الزبائن (15) IFRS:**

يقدم هذا المعيار انموذج شامل للاعتراف بالإيراد يكون فيه المبدأ الاساسي التزام الوحدة الاقتصادية بتحويل السلعة أو الخدمة المتفق عليها مع الزبائن بمبلغ يعكس القيمة التي تتوقع هذه الوحدة الحصول عليه مقابل تلك السلعة أو الخدمة، ولغرض الاعتراف بالإيراد فقد وضع المعيار خمس خطوات اساسية لمتطلبات تطبيق هذا المعيار **وهي الآتي**(Gobodo,2015:4):-

1 - **الخطوة الأولى: تحديد العقد بين الوحدة الاقتصادية والزبون :**

تلزم هذه الخطوة تحديد العقد بين الوحدة الاقتصادية والزبون ويعرف **العقد** (contract) وفق المعيار **(15) IFRS**. "بـ **انه** اتفاق بين طرفين أو اكثر ينشأ عنه حقوق قانونية والتزامات خاصة بأطراف العقد قابلة للتنفيذ، ويمكن أن تكون هذه العقود مكتوبة أو شفوية أو ضمنية في ممارسات اعمال الوحدة الاقتصادية الاعتيادية"(Dalkilic,2014:73)، وتمثل الموافقة الالكترونية دليل على قبول العقد بصورة شفوية (Domala & Tummura,2015:20).

وتعرف **الوحدة الاقتصادية** (**Economic Unity**) بأنها أي وحدة تمارس نشاط صناعي، تجاري، زراعي، خدمي والغرض من هذه المؤسسة تكون هادفة للربح، تطبق النظام المحاسبي المالي، تمارس المعاملات التجارية بين الاطراف الداخلية والخارجية.

أما **الزبون** (customer) يعرف "بأنه الطرف الذي يتعامل مع الوحدة الاقتصادية لغرض حصوله على السلعة أو الخدمة وهي مخرجات لأنشطتها الاعتيادية، حيث يعد توافد الزبائن كأساس لاستمرارية الوحدة الاقتصادية في تأدية اعمالها وتحقيق نجاحها" (thornton & Chabot,2016:7)، ويجب أن تتوافر في العقود التي تبرمها الوحدة الاقتصادية مع الزبائن استيفاء الشروط الاتية خليل) وابراهيم 2016: 14):-

1- موافقة جميع اطراف العقد بشكل خطي أو شفوي وفقاً للممارسات التجارية المعتادة على العقد، والتزامهم بتنفيذ الالتزامات الخاصة بهم.

2- تحديد حقوق كل طرف من أطراف العقد فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها.

3- تحديد شروط الدفع للسلع أو الخدمات التي يتم تحويلها.

4- العقود في جوهرها تصنف على انها ذات عقد تجاري هادف للربح).

5- تقييم مدى احتمالية تحصيل المقابل والاخذ بنظر الاعتبار قدرة ونية الزبون لدفع هذا المقابل عندما يكون مستحقاً.

وقد قدم المعيار (IFRS 15) توضيحاً حول تعديل العقود, والذي يعرف بانه تغيير في نطاق أو العقد (أو كليهما) ويترتب على هذا التعديل نشوء حقوق والتزامات قابلة للتنفيذ أو التعديل لها بين العقد وفي حالة عدم موافقة طرفي العقد على هذا التعديل يستمر في تطبيق هذا المعيار على العقد القائم تتم الموافقة على تعديل العقد (Tong,2015:13)، ويجب على الوحدة الاقتصادية المحاسبة عن تعديل العقد كما لو كان انهاء للعقد

الحالي وانشاء عقد جديد اذا كانت السلع أو الخدمات المتبقية تختلف عن السلع أو الخدمات التي تم تحويلها قبل تاريخ تعديل العقد خليل وابراهيم 2016: 16).

2 - الخطوة الثانية: تحديد التزامات الاداء في العقد مع الزبون :

تعرف **التزامات الاداء** (Performance obligations") بأنها تعهد (التزام) تعاقدي من قبل الوحدة الاقتصادية لتحويل السلع أو الخدمات الى الزبون، ولتحديد التزامات الاداء لكل تعهد والذي يكون اما سلع أو خدمات (أو حزمة من سلع أو خدمات) والتي تكون مميزة، أو سلسلة من السلع أو الخدمات في نفس الحالة تقريباً والتي لها نفس النمط عند تحويلها الى الزبون" (Khamis,2016:11)، وتعتبر السلع او الخدمات مميزة عند استيفاء الشروط الاتية (Wodka & Lehman,2014:7):-

2-1- السلع أو الخدمات ذات القدرة على التميز: - يمكن للزبون الاستفادة من السلعة أو الخدمة بحد ذاتها أو الى جانب غيرها من الموارد المتاحة للزبون ويستطيع الاستفادة من السلعة أو الخدمة من خلال الاستعمال أو الاستخدام أو البيع مما يولد منافع اقتصادية.

2-2-السلع أو الخدمات مميزة في سياق العقد: - وتتعهد الوحدة الاقتصادية بنقل السلع أو الخدمات للزبون بحيث تكون محددة بشكل مستقل عن التعهدات الاخرى في العقد، وتتمثل العوامل التي تشير الى السلع أو الخدمات المحددة بشكل مستقل بما يأتي:

أ- لا يوجد خدمات تكامل جوهرية للسلع أو الخدمات مع سلع أو خدمات اخرى متفق عليها في العقد لتكوين حزمة من السلع أو الخدمات التي تمثل ناتجاً مشتركاً محدد في العقد.

ب- السلع او الخدمات التي لا يتم تغييرها او تخصيصها الى سلع أو خدمات اخرى متفق عليها في العقد.

ت- السلع أو الخدمات التي لا تعتمد بشكل كبير أو تتكامل مع السلع أو الخدمات الاخرى المتفق عليها في العقد.

3 - الخطوة الثالثة : تحديد سعر الصفقة (سعر العملية) :

ينبغي في هذه الخطوة تحديد **سعر الصفقة** (Transaction price) ويعرف بأنه المبلغ النقدي الذي تتوقع الوحدة الاقتصادية الحصول عليه من زبائنها مقابل تحويل السلع أو الخدمات الى الزبون، باستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها نيابة عن اطراف اخرى كضرائب المبيعات" Chabot 2016:12,Thornton &)، وقد يشتمل المبلغ المتفق عليه في العقد مع الزبون على قيم ثابتة وقيم متغيرة (أو) كلاهما)، فضلاً عن تأثره بطبيعة وتوقيت وقيمة مبلغ العوض (المقابل) النقدي خليل وابراهيم 2016: 19)، وقدم المعيار (15) IFRS) توضيحاً حول العوض (المقابل النقدي المتغير الذي ينشأ نتيجة الغرامات، الخصومات تخفيضات الاسعار، ويتم ادراج العوض المتغير الى المدى الذي يكون من المحتمل جداً لا يكون هناك تخفيض في الايرادات المعترف بها (Khamis,2016:11)، وقد يكون العوض النقدي متغير نتيجة ممارسات الوحدة الاقتصادية لقبول سعر اقل مقابل السلع أو الخدمات المتفق عليها، وهذه الامتيازات هدفها تعزيز علاقة الزبون مع الوحدة الاقتصادية، وتشجيع المبيعات المستقبلية الى ذلك الزبون(BDO,2014:14).

4 - الخطوة الرابعة: تخصيص سعر الصفقة الى التزامات الاداء المنفصلة:

يتم تخصيص سعر الصفقة الى التزامات الاداء المنفصلة أو المميزة في العقد على اساس اسعار البيع المستقلة النسبية للسلع أو الخدمات المتفق عليها ويتم هذا التخصيص في بداية العقد ويتم تعديله في حالة التغيرات اللاحقة في اسعار البيع المستقلة من تلك السلع أو الخدمات وافضل دليل على سعر البيع المستقل هو السعر الذي يمكن ملاحظته للسلعة أو الخدمة عندما تبيع الوحدة الاقتصادية تلك السلع أو الخدمات على حدة**(Peters,2016:10)** .

ومما تجدر الاشارة إليه عند تخصيص سعر الصفقة لالتزامات الاداء، سيحصل الزبون على خصم نتيجة شراء حزمة من السلع أو الخدمات إذا كان مجموع اسعار البيع المستقلة لتلك السلع أو الخدمات المتفق عليها. العقد تزيد عن المقابل المتفق عليه في العقد، في هذه الحالة يجب على الوحدة الاقتصادية تخصيص الخصم بشكل نسبي لجميع التزامات الاداء في العقد على اساس سعر البيع المستقل النسبي للسلع أو الخدمات المميزة، أو تخصيص الخصم بشكل كامل لواحد أو أكثر من التزامات الاداء وليس جميع التزامات الأداء اذا كان هناك ادلة تثبت أن الخصم يعزى بشكل محدد لواحد أو أكثر من التزامات الاداء في العقد (Fisher,2014:5)، وجاءت دراسة (Tong) ان بعض الوحدات تقدم حوافز مبيعات أو خدمات عرضية مع السلع او الخدمات المتفق عليها في العقد مع الزبون كما في شركات الاتصالات (السماعات والهواتف المجانية مع خدمة الاتصال، ويتعين على الوحدة الاقتصادية تقييمها باعتبارها سلع او خدمات (مستقلة)، واحتسابها كالتزام اداء منفصل عند الاعتراف بالإيراد (Tong,2015:7).

ترتيباً على ما سبق يمكننا القول إن الخصم الذي يمنح للزبون في بداية العقد لتقديم سلعة وخدمة في نفس الوقت يجب عدم شمول السلعة في بداية العقد بنسبة من الخصم من سعر البيع المستقل النسبي وذلك لأنه استوفي شروط الاعتراف بالإيراد في النقطة الزمنية المحددة.

5 -الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد:

وتتضمن هذه الخطوة الوفاء بالتزامات الاداء من خلال نقل السيطرة للسلع أو الخدمات الى الزبون، اذ يجب على الوحدة الاقتصادية الاعتراف بالمبلغ المخصص من سعر الصفقة لهذا الالتزامات المحولة للزبون كإيراد، ويتم الاعتراف بالإيراد وفق طريقتين وهما (Gobodo,2015:10):-

اولاً: الاعتراف بالإيراد بمرور الوقت.

ويتم الاعتراف بالإيراد وفق هذه الطريقة عند استلام الزبون المنافع المقدمة من اداء الوحدة الاقتصادية واستهلاكها في نفس الوقت الذي تؤدي الوحدة مهامها (Dixit,2016:5).

ثانياً: الاعتراف بالإيراد عند النقطة الزمنية المحددة.

يتم الاعتراف بالإيراد وفق هذه الطريقة عند استيفاء الوحدة الاقتصادية لالتزاماتها وكـ **الآتي:-**

1- حصول الزبون القدرة على استعمال الاصل بشكل مباشر والحصول على كافة المنافع المتبقية من الاصل مقابل التبادل، ويكون حق الوحدة الاقتصادية قائم بالتزام الزبون بسداد قيمة الاصل.

2- نقل سند الملكية القانوني للأصل الى الزبون.

3- نقل الحيازة المادية للأصل الى الزبون.

4- قبول الزبون للأصل مما يدل ذلك على حصول الزبون السيطرة على ذلك الاصل. ويمكن وصف الخطوات الخمسة للاعتراف بالإيراد التي تم ايضاحها لعقد مع زبون يتضمن حزمة سلع أو خدمات (مميزة) من خلال الشكل (1) الآتي:-

الشكل (1)

خطوات الاعتراف بالإيراد لعقد بين الوحدة الاقتصادية والزبون

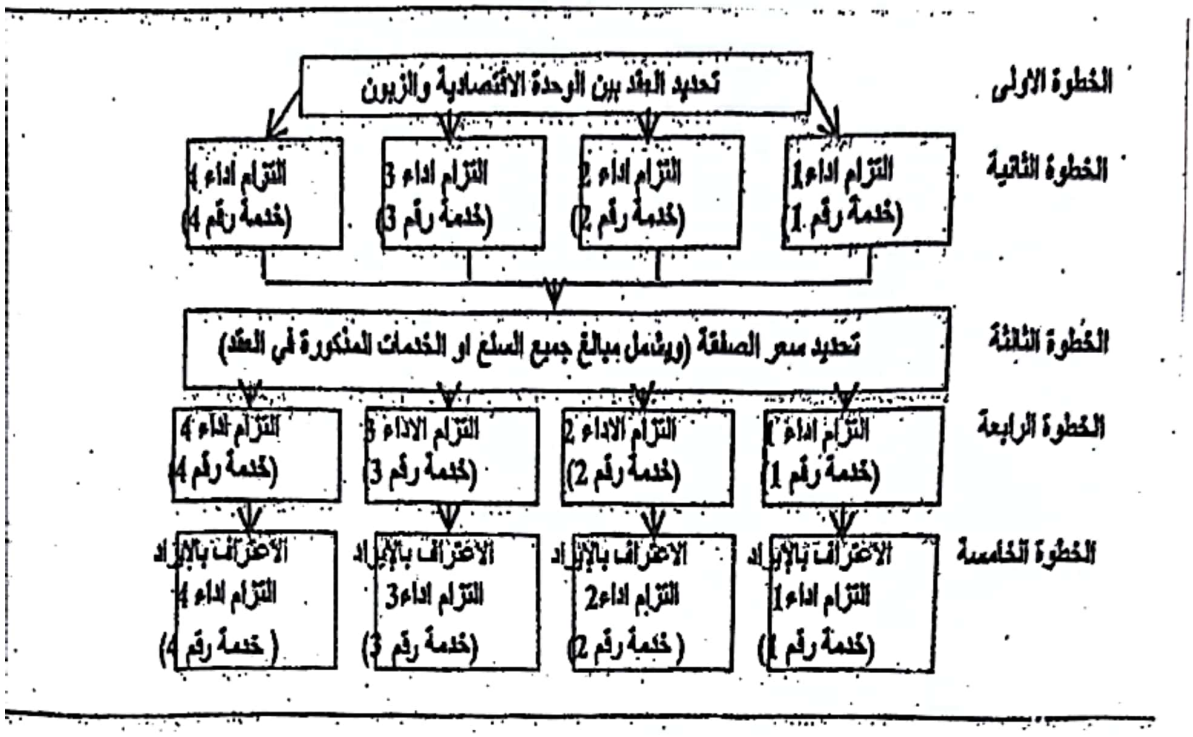

ثانياً :

يلغي حساب الاستثمار في الشركتين بإحلالهما بأصول والتزامات الشركتين :

القيود اليومية لشركة المنار		
مدين	دائن	البيان
700،000		حـ / النقدية
710،000		حـ / الذمم المدينة
620،000		حـ / البضاعة
134،000		حـ / المباني والمعدات
80،000		حـ / شهرة المحل
	800،000	حـ / الاستثمار في شركة الصحراء
	600،000	حـ / الاستثمار في شركة الشروق
	110،000	حـ / الدائنين
	950،000	حـ / قرض طويل الأجل

الفصل الثالث عشر
معيار الإبلاغ المالي رقم ١٦
الايجار التمويلي

❖ **معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 16 - الإيجار التمويلي :**

هدف هذا المعيار أن يبين للمستأجرين والمؤجرين السياسات والإفصاحات المحاسبية المناسبة لتطبيقها فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلي والتشغيلي. إذْ يشمل نطاق تطبيق هذا المعيار الفقرات الآتية:

1. يجب تطبيق هذا المعيار في المحاسبة على كافة عقود الإيجار عدا **ما يلي:**

أ. اتفاقيات الإيجار لاستكشاف أو استخدام الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والأخشاب والمعادن والحقوق الأخرى المتعلقة بالمعادن.

ب. اتفاقيات الترخيص الخاصة ببنود مثل الأفلام السينمائية وتسجيلات الفيديو. والمسرحيات والمخطوطات والبراءات وحقوق النشر والتأليف.

2. ينطبق هذا المعيار على الاتفاقيات التي تحول حق استعمال الموجودات حتى وإن طلب من المؤجر خدمات كبيرة فيما يتعلق بتشغيل أو صيانة هذه الموجودات، ومن ناحية أخرى لا ينطبق هذا المعيار على الاتفاقيات التي هي عقود للخدمات التي لا تحول حق استخدام الموجودات من طرف متعاقد إلى الطرف الآخر.

يتضمن هذا المعيار تعريفا واضحا لعقد الإيجار وأنواعه التمويلي والتشغيلي وغير القابل للإلغاء، ويوضح المعيار شروط كل نوع وطرق عرضه في القوائم المالية لكل من المستأجرين والمؤجرين.

يقوم المستأجر بعقد **إيجار تمويلي** في حال استئجار الموجودات والاعتراف بعقد الإيجار على شكل موجودات في الميزانية العمومية بما يعادل القيمة العادلة للأملاك المستأجرة. كما يجب الاعتراف بالالتزام الناجم عن ذلك كمطلوبات في الميزانية العمومية.

عقد التأجير: هو عبارة عن عقد يتم أبرامه بين طرفين هما المؤجر والمستأجر، يتم بموجبه تقديم أصل مثل معدات أو الآلات أو خلافه من قبل المؤجر لاستخدامه من قبل المستأجر لفترة يتم تحديدها في العقد، مقابل ان يدفع المستأجر الى المؤجر دفعات نقدية في الغالب، يتم الاتفاق على قيمتها وتاريخ تسديدها.

وقد انتشرت **عقود التأجير** في السنوات الأخيرة بشكل كبير في معظم دول العالم وخاصة أمريكا وأوربا وذلك نظرا للمزايا العديدة التي توفرها للمستأجر مقارنة تملك الأصل. ومن هذه مع المزايا: أنها توفر مصدر تمويل سهل الحصول عليه، كما أنها تجنب المستأجر مخاطر تقادم الأصول نتيجة التطورات التكنلوجية، كما تمتاز بالمرونة في فترة الاستخدام والدفع، وفي أنها أقل تكلفة، ولها مزايا تتعلق بضريبة الدخل. وفي مسح أجراه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين **AICPA** عام 1999 أظهر أن 541 من أجمالي **600** شركة شملها المسح تمارس أنشطة تتعلق بعقود الأيجار:

❖ **نطاق تطبيق المعيار**

يغطي المعيار جميع عقود التأجير باستثناء اتفاقيات التأجير المتعلقة بالمصادر الطبيعية والبترول والمناجم، كما لا يغطي العيار العقود المتعلقة بترخيص استعمال الأفلام وأشرطة الفيديو والمخطوطات وبراءة الاختراع وحقوق التأليف وما شابه ذلك. التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار: -

1. بدء عقد الإيجار The Inception of the Lease: هو تاريخ اتفاقية عقد الإيجار أو التزام المؤجر والمستأجر بالأحكام الرئيسية للعقد، وفي هذا التاريخ يتم تصنيف عقد الإيجار كعقد أيجار تشغيلي أو تمويلي ونحدد قيمة الأصول المستأجرة بموجب عقد الإيجار التمويلي.

2. بدء سريان عقد الإيجار The Commencement of the Lease Term هو التاريخ الذي يجوز للمستأجر فيه ممارسة حقه في استخدام الأصل المؤجر، وهو تاريخ الاعتراف الأولي بعقد الإيجار.

3. مدة عقد الإيجار The Lease Term: هي الفترة غير القابلة للنقض التي تم الاتفاق عليها بين المستأجرة المؤجر لاستأجر الأصل بالإضافة الى أي فترات اضافية يكون للمستأجر فيها حق اختيار استمرارية الاستئجار مقابل دفعات إضافية أو بدونها، مع وجود . تأكيدات موثوقة عند بدء العقد أن المستأجر سوف يمارس حقه وفق ذلك الخيار

4. سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار Interest Rate Implicit in the Lease: هو الفائدة المستخدم في عملية في عملية خصم التدفقات النقدية عند بدء عقد الإيجار و. الذي يجعل القيمة الإجمالية للحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار و القيمة المتبقية غير المضمونة) مساوية للقيمة العادلة للأصل المؤجر وأي تكاليف أولية مباشرة للمؤجر.

5. الحد الأدنى لدفعات عقد الإيجار Minimum Lease Payment: دفعات الإيجار التي يجب أن يدفعها المستأجر خلال مدة العقد باستثناء مبلغ الإيجار المحتمل وتكاليف خدمات صيانة وغيرها والضرائب التي سيدفعها المؤجر ثم يقوم باستردادها، وبالنسبة للمستأجر، يشمل أيضا أية مبالغ للقيمة المتبقية المضمونة التي يضمنها المستأجر للمؤجر عند نهاية العقد سواء كانت القيمة المضمونة من قبل نفس المستأجر أو من قبل طرف مرتبط به.

6. وبالنسبة للمؤجر أي مبلغ للقيمة المتبقية التي يضمنها المستأجر أو طرف مرتبط به بالمستأجر أو طرف ثالث عنده القدرة على الوفاء بهذا الضمان مثل شركة التأمين مثلا. 8. القيمة المتبقية المضمونة Guaranteed Residual Value: (وهي ميزة للمؤجر) ففي حالة اشتمال العقد على قيمة متبقية مضمونة للأصل المؤجر، يتعهد المستأجر للمؤجر بضمان هذه القيمة في نهاية مدة العقد.

مثال على ذلك ان يتضمن العقد النص التالي: يتعهد المستأجر للمؤجر قيمة متبقة مضمونة للمعدات المستأجرة في نهاية مدة العقد تبلغ 1000 دينار، يشير هذا النص إلى أنه في حالة انخفاض القيمة السوقية أو العادلة للمعدات المستأجرة في نهاية مدة العقد عن 1000، وعلى افتراض أن قيمتها العادلة أصبحت 750 دينار، ففي هذه الحالة يعيد المستأجر المعدات للمؤجر ويدفع له مبلغ 250 دينار والتي تمثل الفرق بين القيمة المتبقية المضمونة والبالغة 1000 دينار والقيمة العادلة البالغة 750 دينار. اما في حالة كون قيمة العادلة للمعدات 1000 دينار او أكثر فيقوم المستأجر بإعادة المعدات للمؤجر دون أن يتحمل اية مبالغ إضافية تتعلق ببند القيمة المتبقية المضمونة.

❖ **شروط رسملة عقد الإيجار**

تضمن المعيار انه في حالة توفر أحد الشروط الآتية فان العقد يصنف تمويلي:

1. اذا تضمن العقد انتقال الأصل المؤجر الى المستأجر في نهاية مدة العقد.

2. اذا تضمن العقد خيار شراء تحفيزي للمستأجر، و يتحقق هذا الشرط في حالة وجود شرط في العقد يعطي المستأجر خيار في شراء الأصل في نهاية مدة العقد بسعر يقل عن القيمة العادلة للأصل، و يتطلب المعيار وجود تأكد بدرجة معقولة بممارسة هذا الخيار.

3. ان تكون مدة عقد التأجير تغطي الجزء الرئيسي من العمر الانتاجي المتبقي للأصل عند التوقيع.

4. اذا كانت القيمة الحالية للحد الأدنى للدفعات التي سيدفعها المستأجر للمؤجر خلال مدة العقد تغطي عند توقيع العقد على الأقل القيمة كما أشار المعيار إلى الحالات الإضافية الآتية والتي يمكن في حال توفرها اعتبار العقد تمويلي: -

أ- إذا ضمن العقد إعطاء المستأجر حق الغاء العقد و كان العقد يتضمن تحمل المستأجر للخسائر التي قد تصيب المؤجر نتيجة الإلغاء.
ب- اذا كان يمكن للمستأجر إعادة استئجار الأصل لفترة ثانية بعد انتهاء فترة العقد الأولى بقيمة استئجار تقل بشكل كبير عن سعر الاستئجار في السوق (حوافز إعادة الاستئجار). مثل وجود عبارة في الحق تنص على أنه يحق للمستأجر عند انتهاء العقد أعادة استئجار الأصل ببدل إيجار يساوي مثلا 60% من بدلات الإيجار السائدة عند انتهاء العقد.
ج- اذا كان المستأجر يتحمل الخسائر الناجمة عن التغيير في القيمة العادلة لأصل المستأجر القيمة المتبقية المضمونة).

وقد أشار المعيار إلى أن عقود التأجير التي تتعلق بالأراضي والمباني يتوجب فيها فصل الأراضي عن المباني. ويتم تقسيم الحد الأدنى لدفعات العقد بين الأراضي والمباني حسب القيمة العادلة لكل منهما. ويصنف الجزء الخاص بالأراضي في العادة كعقد تشغيلي إلا إذا تضمن العقد. انتقال الأراضي إلى المستأجر في نهاية مدة العقد. أما المباني، فيتم تصنيف العقد إلى تشغيلي او تمويلي حسب المعايير المشار اليها أعلاه. ملاحظة فصل الأراضي عن المباني في حالة عدم عقود التأجير التي يتم اعتبارها ممتلكات استثمارية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (40)، حيث يطبق عليها نموذج القيمة العادلة.

• **إرشادات حول تصنيف عقود الإيجار:-**

يتضح مما سبق الحاجة إلى ممارسة درجة كبيرة من الاجتهاد في تصنيف عقود الإيجار وقد يتم مواجهة حالات صعب تحديد نوع عقد الإيجار هل هو تمويلي أو تشغيلي، ولكن في كل الحالات ينبغي التعامل بحذر شديد مع الحالات الآتية:

الحالات ينبغي التعامل بحذر شديد مع الحالات الآتية:

أولا: يتم التركيز على جوهر عقد الإيجار وليس الشكل القانوني له، وهذا ما تتطلبه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة ضمن الإطار العام لأعداد وعرض القوائم المالية والصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية حتي تتوفر الموثوقية في المعلومات المحاسبية لدى المنشأة، وفي يجب تحليل جوهر المعاملة وفهمها بشكل صحيح، ويتم التركيز هنا على المخاطر التي تبقى بحوزة المؤجر أكثر من التركيز على منافع ملكية الأصل، واذا كانت المخاطر التي قد يتحملها المؤجر قليلة أو غير موجودة فأنه من المحتمل أن يصنف العقد كعقد أيجار تمويلي، واذا كان المؤجر يتحمل المخاطر المتعلقة باستخدام الأصل فأن عقد الإيجار يصنف كعقد أيجار **تشغيلي.**

تمرين (1):

إذا كان هناك خيار للمستأجر بنقل ملكية الأصل في نهاية عقد الإيجار مقابل دفعة متغيرة مساوية لقيمة الأصل العادلة في ذلك الوقت. المطلوب: كيف سيتم تصنيف عقد الإيجار؟

الحـــل :

سيتم تصنيفه كعقد أيجار تشغيلي وليس تمويلي نظرا لعدم انتقال مخاطر ومنافع الأصل للمستأجر، ولا يوجد خيار الشراء تحفيزي.

ثانيا: يتم أجراء عمليات تصنيف عقود الإيجار إلى تمويلي أو تشغيلي في بداية العقد، وتكون بداية العقد هي تاريخ الاتفاقية أو تاريخ التزام الأطراف بالشروط الرئيسة لعقد الإيجار أيهما اسبق. وإذا تم تغيير شروط عقد الإيجار لاحقا الى درجة يصبح فيها لعقد الإيجار تصنيف مختلف من بدايته يتم معاملة ذلك على أنه قد تم الدخول في عقد أيجار جديد.

ثالثا: لا تعتبر التغيرات في التقديرات مثل القيمة المتبقية للأصل أو التغييرات في تقديرات العمر للأصل أو عدم وفاء المستأجر بشروط العقد تغييرات موجبة لتغيير تصنيف عقد الإيجار لأغراض المحاسبية، أي اذا أخل المستأجر بشروط عقد الإيجار التمويلي لا يتم اعادة تصنيفه الى عقد أيجار تشغيلي، حيث يتم عندها الغاء العقد بين المؤجر والمستأجر ما لم يتفق الطرفان على أتفاق أو ترتيب اخر.

رابعا: يتم تصنيف عقود إيجار الأراضي - اذا لم يتضمن عقد الإيجار انتقال الملكية للمستأجر - كعقود أيجار تشغيلية ، نظرا لكون الأرض لها عمر اقتصادي غير محدد ، واذا لم يتوقع نقل ملكية الأرض الى المستأجر، فأنه لا يتم نقل مخاطر ومكافئات الملكية بشكل جوهري، ويتم ابرام عقد أيجار تشغيلي للأرض.

خامسا: عند إبرام اتفاقيات إيجار الأراضي ومباني معا يتم معاملة عقود أيجار الأراضي والمباني بشكل منفصل، وإذا لم يتوقع نقل ملكية الأرض إلى المستأجر يتم تصنيف عقد أيجار الأرض كعقد تشغيلي نظرا لان الأرض لها عمر اقتصادي غير محدد، ويكون عقد إيجار المبنى هو عقد أيجار تمويلي.

- **عقود الإيجار في القوائم المالية للمستأجرين**
- **عقود الإيجار التمويلية**

أ. عند بداية مدة عقد الإيجار يعترف المستأجر بعقود الإيجار التمويلية على إنها أصول والتزامات في قائمة المركز المالي بمبلغ يساوي القيمة العادلة للأصل المستأجر أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار أيهما أقل . ويكون معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية هو المعدل الوارد ضمناً في عقد الإيجار التمويلي - ذلك المعدل الذي يخصم دفعات الإيجار ويجعلها مساوية للقيمة العادلة للأصل ويتم إضافة أية تكاليف مباشرة أولية خاصة بالمستأجر إلى المبلغ المعترف به كأصل.

ب. ويشار هنا إلى أنه يتم محاسبة وعرض العمليات والأحداث حسب جوهرها وحقيقتها المالية وليس وفق شكلها القانوني فقط وذلك تطبيقا لخاصية الجوهر فوق الشكل للمعلومات المحاسبية

عقود الإيجار التشغيلية:

أ. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار بموجب عقود الإيجار التشغيلية كمصروف على أساس القسط الثابت خلال مدة العقد.

ب. يتم الاعتراف بالحوافز التي يمنحها المؤجر للمستأجر في عقود الإيجار التشغيلية. وتتخذ الحوافز للدخول في عقود الإيجار التشغيلية شكل دفعات مقدمة أو فترات يعفى فيها المستأجر من دفع إيجارات وما شابه ذلك ويجب الاعتراف بهذه الحوافز بشكل ملائم خلال مدة العقد منذ بدايته، لذلك فإن الفترة التي يعفى فيها المستأجر من الإيجارات يتم تحميلها بمصروف الإيجار بعد توزيع إجمالي أعباء الإيجار الإجمالية المدفوعة على السنوات التي تغطيها مدة الإيجار الكلية، أي أن الإعفاء يؤدي الى تخفيض الإيجار السنوي لجميع السنوات.

تمرين (2):
بفرض أن المؤجر في ظل إيجار تشغيلي ورغبته في تحفيز المستأجر بقبول العقد فإنه أعفى المستأجر من دفع إيجار السنوات الثلاث الأولى للعقد البالغ مدته 20 سنة وبأجر سنوي مقداره 4000 دينار، وكما تحمل المؤجر مبلغ 2000 دينار تمثل تكاليف رسوم حكومية لتسجيل العقد والتي يجب أن يتحملها المستأجر.
المطلوب : ما هو مصروف الإيجار السنوي الذي سيظهر في قائمة الدخل للمستأجر؟